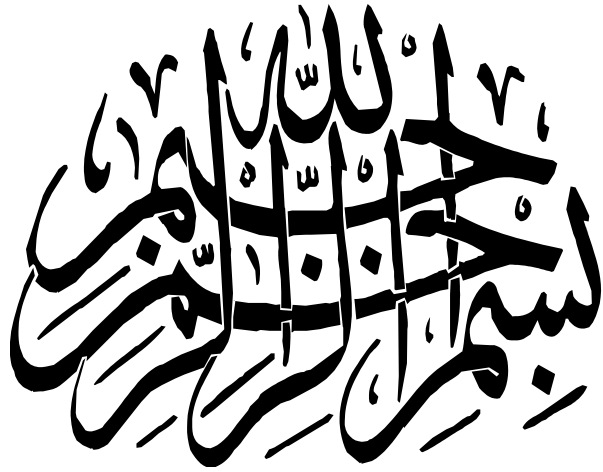


الوجيز في صيغ دعاوى الإيجار

في
ضوء الفقه والقضاء

تأليف
شريف الطباخ
المحامى
بالنقض والإدارية العليا



﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾
سورة الرعد الآية ١٧

صیغ دعاوی الإيجار

﴿ الصيغة رقم ١ ﴾

صيغة إنذار بالتكليف بالوفاء بالأجرة

=====

المادة (١٨) فقرة ب) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب
الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
..... بقصد استعمالها كائنة بـ مقابل أجرة شهرية قدرها
تدفع أول كل شهر .
وحيث أن المعلن إليه قد امتنع عن سداد الأجرة المستحقة في ذمته عن المدة من شهر
..... وحتى شهر ويكون إجمالي المستحق عليه مبلغ وقدره

ولما كان الأمر كذلك فالطالب ينذر المعلن إليه بسداد مبلغ قيمة الأجرة
المستحقة في ذمته عن المدة من شهر وحتى شهر وذلك خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ استلامه لهذا الإنذار وإلا سيضطر الطالب الى استصدار حكم
قضائي بإخلاء المعلن إليه من العين التي يستأجرها موضوع عقد الإيجار المؤرخ / /
والمبينة بصدور هذا الإنذار .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المنذر إليه وأعلنته بصورة من هذا الإنذار للعلم بما جاء به ونفاذ مفعوله في الميعاد .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

السند القانوني :

المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ)

(ب) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء الأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية .
ولا ينفذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير في سداد الأجرة إعمالا للشرط الفاسخ الصريح إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم وبشرط أن يتم التنفيذ في مواجهة المستأجر .
فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطرد بحسب الأحوال .

● أحكام النقض :

✕ تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدوره من المؤجر الأصلي . (الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١١/١٨ ،
نقض جلسة ١٩٩٥/١/١٢ مجموعة المكتب الفني س٤٤٦ ص١٤٨)
✕ الأماكن المؤجرة مفروشة . استثنائها من أحكام الامتداد القانوني . خضوعها لحكم المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بصدد تحديد أسباب الإخلاء . مؤدى ذلك . وجوب تكليف المستأجر بالوفاء خلال المدة المحددة . (الطعن رقم ٢٦٣٦ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٦ ،
نقض جلسة ١٩٩٧/٣/٩ مجموعة المكتب الفني س٤٨ ع ١٤ ص٤٨٤)

✘ إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء استنادا الى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة ولا تخضع لأحكام قوانين الإيجار وإنما لقواعد القانون المدني التي لا ترخص للمستأجر توقي الإخلاء بالسداد اللاحق على رفع الدعوى . خطأ . حجه عن بحث واقعة السداد الثابتة بمستندات الطاعن وأثر ذلك على صحة التكاليف بالوفاء . (الطعن ٢٦٣٦ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٦)

✘ دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . وجوب الاعتداد بما يستحق من أجرة بعد رفع الدعوى قفل باب المرافعة في الاستئناف . لا محل لتكاليف المستأجر بالوفاء بها . (الطعن ١٢٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٣ ، الطعن ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

✘ التكاليف بالوفاء بالأجرة . انقضاء أثره بتنازل المؤجر عنه صراحة أو ضمنا أو باستنفاد الغرض منه بإقامة دعوى بالإخلاء استنادا إليه أو الوفاء بالأجرة التي تضمن التنبيه بها . (الطعن ٢٢٧٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٧/١٠ ، نقض جلسة ١٩٩٦/٧/٣ مجموعة المكتب الفني س ٤٧ ع ٢ ص ١٠٧٦)

✘ إقامة دعوى إخلاء لعدم الوفاء بالأجرة استنادا الى تكاليف الوفاء استنفذ غرضه في دعوى أخرى قضى فيها بعدم القبول . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استنادا الى هذا التكاليف خطأ . (الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٧/١٠)

✘ تكاليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدوره من المؤجر الأصلي ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة . مؤداه . جواز صدوره عن مشتري العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . سريان حوالة عقد الإيجار في حق المستأجر . (الطعن ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/١٤)

✘ تحديد ميعاد استحقاق الأجرة . كفيته . ٥٨٦ مدي . المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتبارها تنظيما جديدا أو تعديلا لمواعيد استحقاق الأجرة أو مهلة لأدائها . المقصود منها تيسير سبل الوفاء بالأجرة بعد استحقاقها في حالة امتناع المؤجر عن استلامها . انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة تكون مقبولة بمجرد فوات الميعاد المنصوص عليه في عقد الإيجار . صحيح . (الطعن ٢٧٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠)

﴿ الصيغة رقم ٢ ﴾

صيغة دعوى إخلاء للتأخير في سداد الأجرة

=====

المادة (١٨/ب) القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

المادة (١/٢٧) القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / / -/ بناء على طلب / المقيم
..... وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .- أنا
..... محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم

مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائنة في مقابل أجرة شهرية تدفع كل أول شهر مقدارها لمدة تبدأ من /
/ وتنتهي في / / .

ولما كان المعلن إليه قد امتنع عن سداد الأجرة المحددة بالعقد اعتبارا من / / الى / /
دون مبرر أو مسوغ قانوني .

وحيث أنه والأمر كذلك فقد أعذر الطالب المعلن إليه بموجب إنذار رسمي على يد محضر بتاريخ
/ / ونبه عليه بسداد الأجرة المتأخرة عليه والتي أصبحت جملتها مبلغ وقدره جنيتها
عن المدة من / / الى / / خلال

خمس عشرة يوما إلا أن المعلن إليه لم يسدد الأجرة رغم تكليفه بالوفاء .

ولما كان الأمر كذلك فالطالب يقيم هذه الدعوى ابتغاء الحصول على حكم بإخلاء المستأجر من
العين المؤجرة وتسليمها إليه خالية من الأشخاص والشواغل .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الدائرة إيجارات والكائن مقرها في يوم الموافق

/ / ابتداء من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها لسمع المعلن إليه الحكم ب :

أولا : إخلاء العين المؤجرة موضوع عقد الإيجار المؤرخ في / / وتسليمها للطالب خالية من
الأشخاص والشواغل باعتبار أن التسليم أثر من آثار الإخلاء .

ثانيا : إلزام المعلن إليه المصروفات ومقال أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

السند القانوني :

المادة (١٨/ب فقرة ٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :
" ولا ينفذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير في سداد الأجرة إعمالا للشرط الفاسخ الصريح وبشرط أن يتم التنفيذ في مواجهة المستأجر " .

● أحكام النقض :

❑ عدم إيراد المشرع بيانا لمبررات التأخير في الوفاء بالأجرة المنصوص عليها في المادة ١٨/ب ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . أثره . إعمال المحاكم للنص المذكور وفقا لما يقتضيه العقل . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦ ، الطعن ٢٣٣١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/١٠)
❑ صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الأجرة بالزيادة على النحو الوارد بنص المادة ٣ منه . مقتضاه . وجوب تحديد تاريخ إنشاء المبنى ومقدار أجرته القانونية وما لحقها من تعديل بالقوانين المتعاقبة وتدبير ما يطرأ على الالتزام من تعديل . تخلف المستأجر عن أداء الأجرة وزيادتها في مواعيدها لفترة معقولة . عدم اعتباره مسوفا في سداد الأجرة . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦ ، الطعن ٢٣٣١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/١٠)

❑ تمسك الطاعن بأن تأخره في سداد الأجرة مردده المنازعة في تحديدها قانونا بعد صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ وعدم حسمها إلا بتقرير الخبير المنتدب أمام أول درجة مبادرته بسدادها فور تحديدها . اعتباره مبررا للتأخير في سداد الأجرة . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بالإخلاء تأسيسا على عدم سداد الطاعن كامل الأجرة والزيادة القانونية قبل رفع الدعوى وعدم تقديمه ثمة مبررات بشأن هذا التأخير . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦)

❑ تمسك الطاعن بأن تأخره في سداد أجرة عين النزاع يرجع الى فعل المطعون ضده لإقامته الدائمة خارج البلاد وتقاضيه الأجرة منه بطرق شتى بناء على طلبه لحين عودته الى البلاد وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهري . إغفال الحكم المطعون فيه البرد على هذا الدفاع وإخضاع ما ساقه الطاعن من أعذار تبرر تأخره في الوفاء بالأجرة لتقديره لبيان مدى قبولها من عدمه . قصور (الطعن ٨٦٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٧)

﴿ الصيغة رقم ٣ ﴾

صيغة دعوى طرد مستعجلة لعدم سداد الأجرة

=====

المادة (١٤/ فقرة أخيرة) والمادة (٢٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم مخاطبا مع

(وأعلنته بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عابرة عن بقصد استعمالها كائنة بـ مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع أول كل شهر .

ولما كان عقد الإيجار المذكور نص في البند على أن " إذا امتنع المستأجر أو تأخر في سداد القيمة الإيجارية المتفق عليها يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء دون حاجة الى إنذار أو تنبيه أو صدور حكم بذلك " .

ولما كان المعلن إليه قد امتنع عن سداد القيمة الإيجارية عن المدة / / الى / / يكون إجمالي المستحق مبلغ وقدره جنيها بالرغم من إنذاره بالسداد على يد محضر بتاريخ / / إلا أنه لم يحرك ساكنا .

ولما كان الأمر كذلك فتتعد يد المعلن إليه على العين أصبحت غاصبة بعد تحقق الشرط الصريح الفاسخ مما يحق معه للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب طرد المعلن إليه من العين .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسمع الحكم بصفة مستعجلة بطرده من العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والموضح بصدر العريضة وتسميها للطالب خالية من الأشخاص والمتاع مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١٤) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الفقرة الأخيرة :

..... ويلتزم المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الأجرة الشهرية -
ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الأجرة .

المادة (٢٧) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

يجب أن يتم الوفاء بالأجرة المحددة وما في حكمها كاملة الى المؤجر طبقاً لأحكام هذا الباب في
موعد لا يجاوز الأسبوع الأول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد وذلك
بإيصال مثبتة فيه قيمة الأجرة .

فإذا امتنع المؤجر عن استلام الأجرة وإعطاء سند مخالصة عنها فللمستأجر قبل مضي ١٥ يوماً
من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ليستلمها
خلال أسبوع ، فإذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع المستأجر الأجرة دون رسوم خلال
الأسبوع التالي خزانة مأمورية العوائد المخصصة.

وفي المدن والقرى التي لا يوجد بها مأموريات عوائد يتم الإيداع بخزينة الوحدة المحلية الواقع في
دائرتها العقار .

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الأجرة إخطار المؤجر بها الإيداع بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم الوصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يعتبر إيصال الإيداع سنداً لإبراء ذمة
المستأجر من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الأجرة أداء الأجرة المودعة فور طلبها دون قيد أو شرط أو إجراءات

﴿ الصيغة رقم ٤ ﴾
صيغة دعوى إخلاء للتأجير من الباطن

=====

المادة (١٨) فقرة ج)

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- ١- السيد / المقيم
- ٢- السيد / المقيم
- مخاطبا مع
- (وأعلنتها بالآتي)
- بموجب عقد إيجار مؤرخ / / استأجر المعلن إليه الأول من الطالب شقة بالدور بالعقار رقم شارع قسم محافظة نظير أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
- وحيث أنه فوجئ - بالمعلن إليه الأول قد أجر من الباطن الى المعلن إليه الثاني هذه العين وتحرر عن هذه الواقعة المحضر رقم لسنة إداري قسم
- وحيث أن للطالب عملا بالمادة ١٨ فقرة (ج) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يحق له رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بإخلاصهما من العين المؤجرة وفسخ عقد الإيجار .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها الدائرة إيجارات بجلستها التي ستنعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع المعلن إليهما الحكم بإخلاصهما من العين المؤجرة للمدعى عليه الأول والمبينة بصدور هذه العريضة وتسليمها للطالب خالية من الأشخاص والمتاع سليمة من التلف بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد ، مع إلزامهما بالمصروفات والأتعاب .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١٨) من قانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ)

(ب)

جـ) إذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو أجره من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك للمستأجر الأصلي أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائيا وذلك دون إخلال بالحالات التي يجيز فيها القانون للمستأجر تأجير المكان مفروشا أو التنازل عنه أو تأجيره من الباطن أو تركه لذوي القربى وفقا لأحكام المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

● أحكام النقض :

☒ حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . م/١٨ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمنا . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)

☒ الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل أو الترك . م/١٨ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور تصرف من المستأجر نافذ ولازم له يكشف عن تخليه عن حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة بتنازله عنه للغير من الباطن أو باتخاذ تصرفا لا تدع ظروف الحال شك في انصراف قصده الى الاستغناء عنه نهائيا . مؤداه . الإيواء والاستضافة وإشراك الغير في النشاط أو توكيله في إدارة العمل . لا تعد كذلك . (الطعن ٩٢٥ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢ ، الطعن ١٥٠٢ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١٨)

☒ تصريح المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . اختلافه عن حقه في التأجير خاليا أو مفروشا المستند من نصوص القانون . المادتان ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ونطاق كل منهما . لا تعارض بين قيام الحق في التأجير من الباطن في الحالتين . إطلاق يد المستأجر في التأجير من الباطن بموافقة المالك . منتج لأثره . لا يحول دون ذلك القيود التي فرضها المشرع

بالمادتين سالفتي الذكر على المستأجر الذي رخص به بالتأجير خالياً أو مفروشا . علة ذلك .
(الطعن ٥٦١ ، ٨١٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٦ ، نقض جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ مجموعة
المكتب الفني س٤٣ ع ١٤ ص ٥٢٧)

⊠ حظر تخلي المستأجر عن الحق في الانتفاع بالمكان المؤجر بتمكين الغير منه بأي وجه من
الوجوه . مخالفة ذلك . أثره . للمؤجر طلب إخلاء المستأجر . نشوء هذا الحق بمجرد وقوع
المخالفة . استرداد المستأجر الأصلي للعين المؤجرة بعد ذلك . لا أثر له . (الطعن ١٠٦٣٩
لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ مجموعة المكتب الفني س٤٧ ع ١٤
ص ١١٩)

⊠ عقد الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك إلا
بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحاً بالتأجير من الباطن . (الطعن ٢٠٢٩ لسنة ٧٢ ق جلسة
٢٠٠٥/٥/٢٥ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفني س٤٥ ع ١٤ ص ٤٢٠)
⊠ ثبوت قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن أو تنازله عنها أو تركها للغير . أثره
وجوب القضاء بالفسخ والإخلاء . ليس للمحكمة سلطة تقديرية في الفسخ . على ذلك .
(الطعن ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ مجموعة المكتب
الفني س٤٧ ع ١٤ ص ١١٩)

⊠ التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته على
عائق مدعيه . (الطعن ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/٣/١٠
مجموعة المكتب الفني س٤٧ ع ٣ ص ٤٤٣)

⊠ ترخيص المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب إثباته بالكتابة
أو ما يقوم مقامها . التنازل الضمني عن الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن
الإيجار والتنازل عن الحق في طلب الإخلاء لتحقيق هذين السببين . جواز إثباته بكافة طرق
الإثبات . (الطعن ٥٦١ ، ٨١٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٦ ، نقض جلسة ١٩٩١/١٢/٥
مجموعة المكتب الفني س٤٢ ع ٢ ص ١٧٧٠)

⊠ الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضي الأجرة مضافاً إليها الزيادة القانونية مقابل التأجير من
الباطن . اعتباره تصريحاً للمستأجر بهذا التأجير . شرطه . ألا يكون التأجير من الباطن

استعمالاً لإحدى الرخص التي أجازها له المشرع استثناء من الحظر الوارد في القانون . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)

✕ نصريح المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . اختلافه عن حقه المستمد من نصوص القانون . موافقة المالك . أثرها . إطلاق يد المستأجر في التأجير من الباطن . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)

﴿ الصيغة رقم ٥ ﴾
صيغة دعوى إخلاء للترك

=====

المادة (١٨) فقرة ج)

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- ١- السيد المقيم
- ٢- السيد / المقيم
- مخاطبا مع
- (وأعلنتهما بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه الأول من الطالب ما هو عبارة عن بقصد استعمالها كائنة بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها جنيها تدفع كل أول شهر .

ولما كان المعلن إليه قد ترك العين المؤجرة للغير (المعلن إليه الثاني) بقصد الاستغناء عنها نهائيا ، الأمر الذي يكون معه المعلن إليه الأول قد خالف القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وخالف البند من عقد الإيجار الذي ينص على أن : " لا يجوز للمستأجر أن أو ترك العين للغير وإلا اعتبر العقد مفسوخا دون حاجة الى حكم بذلك " .

ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار وإخلاء المعلن إليهما من العين موضوع عقد الإيجار .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وأعلنت كل منهما بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع

الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ / / لترك المعلن إليه الأول العين موضوعه للمعلن إليه الثاني بقصد الاستغناء عنها نهائيا وإخلاصهما من العين الموضحة بالعقد بصدر هذه العريضة وتسليمها للطالب مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١٨/ج) .

● أحكام النقض :

- ☒ التراخي في استعمال العين لفترة من الزمن عقب وفاة المستأجر . لا ينهض جليلا على نية الورثة في التخلي عنها متى كان له أسباب تبرره . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائغة . (الطعن ٣٦٤ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)
- ☒ ترك العين المؤجرة . عنصراه . هجر المستأجر الإقامة فيها كليا على وجه نهائي بنية تخليه عن العلاقة الإيجارية للغير . تخلف ذلك . أثره . عدم تحققه في معنى المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (نقض جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩ مجموعة المكتب الفني س ٤٤ ع ٣ ص ٤٣١)
- ☒ تمسك الطاعنين بأنهما ووالدهما المستأجر الأصلي لم يتخلوا عن الإقامة بالشقة محل النزاع حتى وفاة الأخير وأن انقطاعهما عن الإقامة بها وإقامة والدهما بشقة أخرى خاصة بزواجه كان بصفة مؤقتة لرعايته لسوء حالة الشقة محل النزاع وظروف عملهما بالخارج وتدليلهما على ذلك بالمستندات وطلبهما تحقيق ذلك . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بانتهاء عقد الإيجار دون أن يتناول دفاعهما السالف بالبحث والتمحيص استنادا الى ترك والدهما عين النزاع وإقامته مع زوجته والطاعنين بمسكن آخر واستمرار الأخيرين في الإقامة به بعد وفاته مستدلا على ذلك بمجرد إعلانهما على المسكن الآخر لجهة الإدارة . فساد وقصور . (الطعن ٢٥٨٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)
- ☒ تمسك الطاعنين بأن المطعون ضده الثاني - المستأجر الأصلي - قد ترك لهما شقة النزاع وتخلي عن الإقامة بها قبل طلاق الطاعنة الأولى والتي انتظمت في سداد أجرة عين النزاع وأن الطاعنة الثانية كانت تقيم مع المستأجر قبل تركه العين وتدليلهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض تدخل الطاعنين تأسيسا على أن الدعوى

أقيمت بعد طلاق الطاعنة الأولى وبلوغ الطاعنة الثانية أقصى سن للحضانة وبأن المطعون ضده الثاني قد ترك شقة النزاع للطاعنة الأولى وأولادهما بعد الطلاق وتنازل عنها للمؤجر بعد انتهاء علاقة الزوجية ورتب على ذلك عدم أحقية الطاعنتين في امتداد عقد الإيجار إليهما وهو ما لا يواجه دفاعهما سالف البيان . خطأ وقصور وفساد في الاستدلال . (الطعن ٢٠٦٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢)

✕ ترك المستأجر العين المؤجرة لزوجته قبل تطليقها . أثره . عدم اعتباره طرفا في عقد الإيجار . علة ذلك . (الطعن ٢٠٦٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢)

✕ حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . م١٨/ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمنا . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات . علة ذلك . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٤)

✕ تمسك الطاعن بأنه لم يفصح صراحة أو ضمنا عن ترك المحلين موضوع النزاع وقيامه بالوفاء بأجرتهما بعد وفاة مورثه وتدليله على ذلك بما ورد بتقرير خبير الدعوى . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون بحث وتمحيص دفاع الطاعن سالف البيان وتقدير مبررات التأخير في استغلال المحلين . قصور . (الطعن ٣٦٤ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)

✕ إقامة المستفيد من امتداد عقد الإيجار بالخارج بسبب العمل . لا ينهض بذاته دليلا على تخليه عن العين المؤجرة طالما لم يكشف عن إرادته في ترك العين . (الطعن ٢٥٨٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، نقض جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ مجموعة المكتب الفني س ٤٠ ع ٣ ص ١٠٧)

﴿ الصيغة رقم ٦ ﴾
صيغة دعوى إخلاء للتنازل عن الإيجار

=====

المادة (١٨) فقرة ج)

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١- السيد / المقيم
٢- السيد / المقيم
- مخاطبا مع

(وأعلنتهما بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه الأول من الطالب ما هو عبارة عن
بقصد استعمالها كائنة بـ في مقابل أجرة شهرية مقدارها تدفع كل أول
شهر .
ولما كان عقد الإيجار قد نص في البند رقم منه على أنه : " لا يجوز للمستأجر أن يتنازل
عن الإيجار أو أن يأجر العين من الباطن وإلا كان العقد مفسوخا " .
ولما كان المعلن إليه قد خالف هذا البند من العقد وتنازل من عقد الإيجار للمعلن إليه الثاني
دون إذن كتابي صريح الطالب .
وحيث أنه الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب فسخ عقد الإيجار المذكور
وإخلاء المعلن إليهما من العين المؤجرة موضوع عقد الإيجار .
بناء عليه

أنا المحضر- سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وأعلنت كل منهما بصورة
من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي
ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليستمعا
الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ / / والمتضمن استئجار المعلن إليه الأول من الطالب ما
هو عبارة عن كائنة لتنازل المعلن إليه الأول عن الإيجار للمعلن إليه الثاني
وتسليمها للطالب خالية من الأشخاص والمتاع مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .
ولأجل العلم .

التعليق

● السند القانوني:

المادة (١٨/ج) .

● أحكام النقض:

✕ قضاء الحكم المطعون فيه برفض تدخل الطاعن هجوميا بكلب ثبوت العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضده أولا وإخلاقه من عين النزاع تأسيسا على اعتباره خلفا خاصا للمستأجر الأصلي ولا تؤول إليه سوى الحقوق المالية وأنه ليس طرفا في عقد الإيجار . خطأ حجه عن بحث موضوع التدخل ودفاع الطاعن من أن تنازل المستأجر الأصلي له عن الإجارة كان بناء على تصريح كتابي صادر له من المالك السابق وأنه تم بغير مقابل لصلة القرى بينهما بما لا محل معه لإعمال حكم المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وخضوعه لقواعد القانون المدني . (الطعن ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩)

✕ التنازل عن الإيجار . أثره . للمتنازل إليه الرجوع بدعوى مباشرة على المؤجر بكل ما كان للمستأجر الأصلي من حقوق في الإجارة . (الطعن ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩ ، نقض جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفني س ٢٧ ع ١ ص ٥٥٦)

✕ التنازل عن عقد الإيجار . ماهيته . حوالة المستأجر الأصلي حقوقه والتزاماته المستمدة من عقد الإيجار الى آخر يحل محله فيها . (الطعن ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩ ، نقض جلسة ١٩٩٢/٣/٧ مجموعة المكتب الفني س ٤٣ ع ١ ص ٧٩٦)

﴿ الصيغة رقم ٧ ﴾
صيغة دعوى عدم نفاذ عقد الإيجار
=====

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١- السيد المقيم
٢- السيد / المقيم
(وأعلنتهما بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ في / / يستأجر الطالب من المعلن إليه الأول ما هو عبارة عن
شقة سكنية عبارة عن في الدور والكائنة في مقابل أجرة شهرية تدفع
كل أول شهر مقدارها
وحيث أن الطالب كان مسافرا بالخارج من عام / / حتى عام / /
وقد فوجئ أثناء عودته بأن الشقة موضوع عقد الإيجار المذكور قد قام المعلن إليه الأول
بإستئجارها للمعلن إليه الثاني .
وعلى أثر ذلك قام المعلن إليه الأول بتحرير المحضر الإداري رقم لسنة والثابت فيه
من شهادة الشهود بأن
ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد أعلنت المعلن إليهما بصورة من هذا وكلفتهما بالحضور أمام محكمة
..... الكائن مقرها الدائرة (مساكن كلي) بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
الموافق / / ابتداء من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها ليسمع المعلن إليهما الحكم بعدم
نفاذ عقد الإيجار المؤرخ في / / والمحضر من المعلن إليه الأول الى الثاني عن الشقة موضوع
التداعي والموضحة تفصيلا بصدر هذه العريضة مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة
بحكم مشمول بالنفاذ المعجل طبقا من قيد الكفالة . مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

﴿ الصيغة رقم ٨ ﴾
صيغة دعوى صورية عقد الإيجار

=====

المادة (٢٤٤ ، ٢٤٥) مدني

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١ - السيد / المقيم
٢ - السيد / المقيم
(وأعلنه بالآتي)
توفي الى رحمة الله تعالى المرحوم بتاريخ / / وهو مورث الطالب والمعلن إليهما .
وقد فوجئ الطالب بأن مورثهم قد صدر عن عقد إيجار مؤرخ في / /
لكل من المعلن إليهما الأول والثاني موجه يستأجر المعلن إليه الأول والثاني الشقة الكائنة بـ الدور مقابل أجرة شهرية تدفع كل أول شهر مقدارها
ولما كان هذا العقد صوري للأسباب الآتية :
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمتهما صورة من هذا وكلفتهما بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها الدائرة في يوم
الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمعا الحكم بـ :
أولا : صورية عقد الإيجار المؤرخ في / / والمحضر بين المعلن إليهما الأول والثاني والمورث المرحوم والموضح بصدر العريضة مع اعتباره كأن لم يكن وعدم نفاذه في مواجهة الطالب .
ثانيا : إلزام المعلن إليه الأول والثاني المصروفات ومقابل أنعاب الحمامة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٢٤٤) مدني :

١. إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية ، أن يتمسكوا بالعقد صوري ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم .
٢. وإذا تعارضت مصالح ذوي الشأن ، فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر ، كانت الأفضلية للأولين .

المادة (٢٤٥) مدني :

إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي .

﴿ الصيغة رقم ٩ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لوفاء المستأجر دون توافر الحق
للمقيمين معه في امتداد عقد الإيجار إليهم

=====

المادة (٢٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / كان يستأجر المرحوم من الطالب ما هو عبارة عن
شقة كائنة بـ نظير أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
وحيث أن المرحوم قد توفي دون أن يترك من له حق امتداد عقد الإيجار وحيث أن المعلن إليه
كانت إقامته في العين إقامة عرضية فقد كانت على سبيل الاستضافة أو أو أو
رعاية المستأجر في مرضه وقبل وفاته ، مما يحق معه للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء
المعلن إليه من الشقة وتسليمه للطالب خالية مما يشغلها .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وأعلنته بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستنعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه
بإخلائه من الشقة رقم الكائنة بالعقار رقم الكائن بـ لعدم أحقيته في امتداد
عقد الإيجار إليه طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، مع إلزام المعلن إليه
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (٢٩) ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجته أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل .

فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا ينتهي العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال . وفي جميع الأحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد .

● ملحوظة:

قضى بعدم دستورية الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة بتاريخ ١٩٩٦/٧/٦

● أحكام النقض:

✕ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة . (الطعن ٣٩٠٨ لسنة ٦٣ جلسة ١٩٩٩/٨/٣٠)

✕ قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم أول درجة بثبوت العلاقة الإيجارية بين المطعون ضدها الثالثة والطاعنين وإلزامهم بتحرير عقد إيجار لها تأسيساً على امتداد العقد إليها إعمالاً لنص المادة ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضي - بعدم دستوريته . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن ٣٩٠٨ لسنة ٦٣ جلسة ١٩٩٩/٨/٣٠)

✕ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . انحسار الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة . النعى على الحكم المطعون فيه أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج (الطعن ٣٨٧٨ لسنة ٦٤ جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

- ❑ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب نسبا حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . انحسار الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصرا في الفقرة الأولى من تلك المادة . انتهاء الحكم المطعون فيه بإنهاء العلاقة الإيجارية وتسليم العين محل النزاع . صحيح في القانون . النعى عليه أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج . (الطعن ١٧١٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)
- ❑ قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعنة بطرد المطعون ضدها من عين النزاع تأسيسا على امتداد عقد الإيجار إليها إعمالا لنص المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقرضي بعدم دستوريته باعتبارها قريبة نسبا لزوج المستأجر الأصلي من الدرجة الثالثة . خطأ في تطبيق القانون (الطعن ٢٨١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)
- ❑ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب نسبا حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصرا في الفقرة الأولى من تلك المادة . (الطعن ٢٨١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

﴿ الصيغة رقم ١٠ ﴾

صيغة دعوى إثبات علاقة إيجارية

=====

المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
استأجر الطالب من المعلن إليه ما هو عبارة عن شقة مكونة من بالدور بالعقار
الكائن بجهة نظير مبلغ أجرة شهرية تدفع أول كل شهر مقدارها
ولقد استلم الطالب الشقة المذكورة وصار شاغلا لها منذ تاريخ / / ومنذ ذلك التاريخ ولم
يحرر المؤجر (المعلن إليه) عقد إيجار للطالب رغم مطالبته بذلك وقيامه بسداد الإيجار .
ولما كان الأمر كذلك فقد أقام الطالب هذه الدعوى بطلب إثبات قيام العلاقة الإيجارية بينه وبين
المعلن إليه عملا بنص المادة ٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسمع المعلن الحكم بإثبات
العلاقة الإيجارية بينه وبين الطالب ابتداء من تاريخ / / مقابل أجرة شهرية قدرها
عن العين المبينة بصدر هذه العريضة مع إلزامه المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة
وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وطليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٢٤) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ترم عقود الإيجار كتابة ويجب إثبات تاريخها بمأمورية الشهر العقاري الكائن بدائرتها العين المؤجرة .

ويلزم المؤجر عقد تأجير أى مبنى أو وحدة منه أو أن يثبت في عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص وذلك بالنسبة للمباني الخاضعة لنظام الأجرة المبدئية .

١. من هذا القانون وذلك بالنسبة للمباني الخاضعة لنظام الأجرة المبدئية .

ويجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات .

ويحظر على المؤجر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه وفي حالة المخالفة يقع باطلا العقد أو العقود اللاحقة للعقد الأول .

● أحكام النقض :

☒ حق المستأجر وحده في إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات هما

فيها البينة . ١٦ م ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه عدم

لزوم إثبات العلاقة الإيجارية بالكتابة أو حصول المستأجر على إيصالات بسداد الأجرة .

(الطعن ٧٦٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١ ، الطعن ١١٤٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة

(١٩٩٨/٦/٨)

☒ إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد . جوازه للمستأجر بكافة طرق الإثبات . شرطه .

عدم وجود عقدا مكتوبا أو انطواء العقد على شروط مخالفة للنظام العام وأن يتمسك

المستأجر بذلك صراحة . (الطعن ٤٨٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

☒ قضاء الحكم المطعون فيه بثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعن والمطعون ضدها وبرفض

دعوى الطاعن بطرد المطعون ضدها من عين النزاع للغصب استنادا لشهادة شاهدي

المطعون ضدها من أنها تضع اليد على تلك العين دون تقديم دليل على قيام علاقة إيجارية

بينهما . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . (الطعن ٣٢٨ لسنة ٥٧ ق جلسة

(١٩٩٩/١١/٨)

☒ صورية عقد الإيجار المفروش . إثباته على من يدعيه . عجزه عن ذلك . أثره . وجوب

أعمال ظاهر نصوص العقد . (الطعن ١٩٤٩ لسنة ٦٤ ق جلسة

(١٩٩٩/١١/١٥)

- ✕ الحكم بإثبات العلاقة الايجارية . وجوب بيان مقدار الأجرة الواجب على المستأجر أدائها
(الطعن ٧٦٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)
- ✕ تمسك الطاعن بإقرار مورث المطعون ضدهم بوكيله الحاضر عنه في دعوى أخرى أقيمت
منه ضد الأخير بثبوت العلاقة الايجارية بينهما عن عين النزاع . تدليله على ذلك بالمستندات
. دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون تمحيص ذلك الإقرار وصحة نسبته
الى مورث المطعون ضدهم والظروف التي صدر فيها . قصور . لا يغير منه إلغاء الحكم
الصادر في الدعوى الأخرى طالما لم يكن محله محاضر الجلسات التي أثبت فيها الإقرار .
(الطعن ١٩٩١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)
- ✕ استخلاص الحكم المطعون فيه سائغا أن المطعون ضده مستأجر لعين النزاع وإلزامه
الطاعين بتحرير عقد إيجار له . النعى على ذلك جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام
محكمة النقض . (الطعن ٧٦٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١ ، الطعن ١١٤٥٧ لسنة
٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٨)

﴿ الصيغة رقم ١١ ﴾
صيغة دعوى رد وبطلان عقد الإيجار

=====

المادة (٥٩) إثبات

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنته بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ في / / يستأجر الطالب ما هو عبارة عن مقابل أجرة شهرية تدفع كل أول شهر مقدارها
ولما كان الطالب مسافرا للخارج بتاريخ / / لتكملة دراسته في الخارج وقد غادر الوطن بتاريخ / /
وإزاء هذه المدة فوجئ الطالب بأن المعلن إليه يدعي بأن مورثهم (مورث الطالب والمعلن إليه) قد حرر له عقد إيجار مؤرخ في / / لقاء أجرة شهرية قدرها
ولما كان الأمر كذلك فالطالب يقيم هذه الدعوى عملا بنص المادة ٥٩ من قانون الإثبات .

بناء عليه

أنا المحضر - سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المدعى إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة التاسعة صباحا وما بعدها ليسمع الحكم برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ / / والمنسوب صدوره لمورث المدعين لصالح المدعى عليه عن مبين بالصحيفة ثابت التاريخ في / / واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طبقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿التعليق﴾

● السند القانوني:

المادة (٥٩) إثبات :

يجوز لمن يخشى — الاحتجاج بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره يكون بذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوصاف المعتادة .

﴿ الصيغة رقم ١٢ ﴾

صيغة دعوى ثبوت ضرر لاستعمال العين المؤجرة
بطريقة ضارة بالصحة العامة

=====

المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنته بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
بقصد استعمالها كائنة بـ مقابل أجرة شهرية قدرها
وحيث أن المعلن إليه قد استعمل العين المؤجرة بطريقة ضارة بالصحة العامة حيث
وقام بتربية طيور بها مسببا الأمراض لأسرة الطالب والجيران أو أو
ولما كان الأمر كذلك فيحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب ثبوت استعمال المستأجر المعلن
إليه للعين المؤجرة بطريقة ضارة بالصحة العامة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بثبوت
إساءة استعمال المستأجر للعين المؤجرة بطريقة ضارة بالصحة العامة مع ندب أهل الخبرة لإثبات
هذه الأضرار إذا لزم الأمر وإلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ الصيغة رقم ١٣ ﴾

صيغة دعوى ثبوت ضرر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى

=====

المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
بقصد استعمالها كائنة بـ مقابل أجرة شهرية قدرها
وحيث أن المعلن إليه قد استعمل العين المؤجرة بطريقة غير مألوفة أضرت بالمبنى حيث أقام
.....
ولما كان الأمر كذلك فيحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب ثبوت الأضرار التي أصابت المبنى
من جراء سوء استعمال المستأجر (المعلن إليه) للعين المؤجرة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستنعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بثبوت الأضرار
التي أصابت المبنى المملوك للطالب المؤجر من جراء سوء استعمال المعلن إليه ندب خير لإثبات
هذه الأضرار إذا لزم الأمر وإلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل طبقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ الصيغة رقم ١٤ ﴾

صيغة إنذار من المستأجر للمؤجر لإخطاره بتحويل
العين السكنية لغرض غير سكني

=====

المادة (١٩) من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
- بموجب عقد إيجار مؤرخ / / استأجر الطالب من المعلن إليه الشقة رقم الكائنة
بالعقار رقم الدور محافظة وذلك لأجل أغراض السكنى مقابل أجرة شهرية
قدرها تدفع كل أول شهر .
- وحيث أن الطالب حول الشقة تدفع كل أول شهر الى (مكتب - عيادة طبية أو) وذلك من
تاريخ / / الأمر الذي يترتب عليه اعتبار الأجرة بعد الزيادة المقررة بقيمة قدرها
جنيه بدلا من القيمة القديمة وذلك لأن العقار منشأ في عام ومن ثم فإن الطالب ينبه على
المعلن إليه استلام الأجرة الجديدة اعتبار من تاريخ تحويل العين السكنية الى غرض غير سكني
بتاريخ / /
- بناء عليه
- أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه الى حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة
من هذا الإعلان للعلم بما جاء فيه ونفاذ مفعوله في الميعاد .
- ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (١٩) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :
في الأحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين الى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية
بنسبة :

- (١) ٢٠٠% للمباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ .
 - (٢) ١٠٠% للمباني المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر ١٩٦١ .
 - (٣) ٧٥% للمباني المنشأة منذ نوفمبر ١٩٦١ وحتى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ .
 - (٤) ٥٠% للمباني المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر ١٩٧٧ وفي حالة التغيير الجزئي للاستعمال يستحق المالك نصف النسب المشار إليها ، ويشترط ألا يترتب على تغيير الاستعمال كلياً أو جزئياً إلحاق ضرر بالمبنى أو بشاغليه .
- وتلغى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

﴿ الصيغة رقم ١٥ ﴾

صيغة إنذار من مستأجر الى مالك بعزمه
على بيع مصنع أو متجر بالجدك

=====

المادة (٢٠) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر الطالب من المعلن إليه ما هو عبارة عن محل كائن
بـ بقصد استعماله مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
وحيث أن الطالب يرغب في بيع المحل بالجدك بواقع جنيها عن المحل ومبلغ
جنيها في مقابل المنقولات الموجودة بالمحل المذكور .
ولما كان يحق للطالب عملا بالمادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يوجه هذا الإنذار للمعلن
إليه بصفته مالك العقار الذي به المحل موضوع البيع عارضا عليه شراء المحل المذكور بعد خصم
نسبة ٥٠% من صافي ثمن إجمالي ثمن المحل (بعد خصم ثمن المنقولات) وذلك خلال شهر من
تاريخ استلامه لهذا الإعلان .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في التاريخ أعلاه الى حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإعلان
للعلم بما جاء فيه ونفاذ مفعوله في الميعاد .
ولأجل العلم .

﴿ الصيغة رقم ١٦ ﴾

صيغة إنذار من المالك للمستأجر بقبوله
شراء المحل المبيع بالجدك

=====

المادة (٢٠) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن محل كائن
بملك الطالب بناحية مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
وبتاريخ / / أعلن ال معلن إليه الطالب بإنذار على يد محضر ينذره فيه بقبول شراء المحل
المذكور بالجدك بعد خصم ٥٠% من المبلغ المحدد للبيع والمساوي
ولما كان الطالب بصفته مالك العقار قد وافق على شراء المحل المعروض للبيع بالجدك بعد خصم
نسبة ٥٠% ثمن المنقولات - لذلك فإنه ينذر المعلن إليه برغبته في شراء المكان لنفسه وقد أعلنه
بذلك .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإنذار - بالرد
والإجابة على الإنذار المؤرخ / / وأنذرت رغبة الطالب بشراء المكان المعروض للبيع بالجدك في
مقابل مبلغ وقدره جنيها والموضح بصدر هذا الإنذار ومبلغ جنيها مقابل المنقولات
وفي حالة رفض المعلن إليه هذا العرض أو عدم قبوله خلال ثمانية أيام من تاريخ استلامه
للإنذار سوف يقوم الطالب بإيداع المبلغ خزينة محكمة مشروطا بتنازل المعلن إليه عن
عقد الإيجار وتسليم المكان المبيع ، وإلا سوف يضطر الطالب الى إقامة دعوى ضد المعلن إليه

بإلزامه بقبول العرض والتنازل عن المحل وتسليمه للطالب مع حفظ كافة حقوق المعلن إليه .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٢٠) ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

يحق للمالك عند قيام المستأجر في الحالات التي يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠% من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر- بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق في الشراء إذا أبدى رغبته في ذلك وأودع الثمن مخصصا منه نسبة الـ ٥٠% المشار إليها خزانة المحكمة الجزئية الوقائع في دائرتها العقار إيداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان وبانقضاء ذلك الأجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع إلزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠% المشار إليها .

● أحكام النقض :

✕ مطالبة مالك العقار في حالة بيع المتجر أو المصنع المشتري بنصف قيمة حق الإجارة . مؤداه . أجازته بيعه . إعلان رغبته في شراء العين المباعة . أثره . حله محل المشتري في كافة حقوق والتزامات البيع . عدم الاعتداد بإرادة المستأجر أو عدوله والمشتري منه عن البيع بعد إعلان المالك رغبته في الشراء . علة ذلك . (الطعن ٩٠٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

✕ بيع المستأجر المتجر أو المصنع بالجدك . حق المالك في الحصول على نصف قيمة حق الإجارة من المشتري أو في شراء العين المباعة ذاتها متى سدد الثمن الذي تم به البيع مخصصا منه النسبة المذكورة . المادتان ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٥٩٤ مدني . (الطعن ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

✕ حق مالك العقار في حالة بيع المتجر . نشوءه بمجرد تمام البيع . عدم توقفه على إعلان المستأجر له . عدم اتباع المستأجر للإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يترتب بطلان عقد البيع . بقاء حق المالك في استعمال خياره . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٧)

⊠ حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر البيع بالجدك أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين المؤجرة في الحصول على ٥٠% من ثمن المبيع أو مقابل التنازل أو في شراء العين متى أنذر المستأجر برغبته في الشراء . وأودع نصف الثمن خزانة المحكمة مخصصا منه قيمة ما بها من منقولات . المادتان ٢٠ ، ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مطالبة المالك المشتري مباشرة بنصف ثمن المبيع . أثره . عدم جواز الحكم ببطلان التنازل لعدم إخطاره بالثمن قبل إتمام البيع . علة ذلك . (الطعن ٧٦٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)

﴿ الصيغة رقم ١٧ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة

=====

المادة (١٨/ب) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن شقة مكونة
من كائنة في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
ولما كان المعلن إليه قد تكرر تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة عن المدة من وإلى
.....

حيث سبق وأقام الطالب ضد المعلن إليه الدعوى رقم لسنة مساكن لعدم سداد
الأجرة وحكم فيها بالرفض لقيامه بالسداد قبل قفل باب المرافعة فيها (أو سبق وأقيمت ضده
دعوى طرد مستعجلة رقم لسنة وتوفى الحكم بالإخلاء بالسداد أثناء التنفيذ ، الأمر الذي
يكون معه المعلن إليه قد تكرر تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة .
ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلائه من العين موضوع عقد
الإيجار المؤرخ / / والمبينة بصدور هذه العريضة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في
يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه
بإخلائه من الشقة موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائنة ب والمبينة بصدور هذه
العريضة وتسليمها للطالب خالية مما يشغلها لتكرار تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة مع إلزام
المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد
الكفالة .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١٨/ب) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

● ملحوظة :

لم يشترط في هذه الدعوى أن يسبقها إنذار بالتكليف بالوفاء .

● أحكام النقض :

- ⊠ إخلاء المستأجر للتكرار في الامتناع أو التأخير في الوفاء بالأجرة . مناطه . وفاء المستأجر بالأجرة قبل دعوى الإخلاء . أثره . انتفاء التأخير كشرط لتوافر التكرار . وجوب تحقيق المحكمة سند الحكم للتكرار من وقوع التأخير في سداد الأجرة الى ما بعد انقضاء المواعيد المحددة للوفاء بها وإن سددتها تم بعد رفع الدعوى كمبرر للإخلاء . تخلف ذلك . أثره . عدم قبولها . م١٨/ب ق١٣٦ لسنة ١٩٨١ . (الطعن ١٢٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)
- ⊠ الإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة . شرطه . ثبوت عودة المستأجر للتخلف عن الوفاء بها دون مبررات مقبولة . م١٨/ب ق١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . تمسكه بمبررات تخلفه . أثره . وجوب إطلاع محكمة الموضوع عليها وأن تبين في حكمها ما يسوغ رفضها أو قبولها . (الطعن ١٢٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥ ، الطعن ٩١٠٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/١٢)
- ⊠ تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها دأبت على تغيير محل إقامتها وإنذاره بذلك مما يصلح مبررا لتأخره في سداد الأجرة وتدليله على ذلك بالمستندات . التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة محاولة عرض الطاعن للأجرة مع عدم وجود ما يفيد سعى المطعون ضدها لطلب الأجرة أو وجود اتفاق يعفيها من هذا السعى وقضاؤه بالإخلاء تأسيسا على أن الطاعن قد تكرر منه التخلف عن سداد الأجرة . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . (الطعن ١٢٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)
- ⊠ تكرار التأخر في سداد الأجرة الموجب للإخلاء . جواز أن تكون قد أقيمت عنه دعوى موضوعية بالإخلاء . أو مستعجلة بالطرء . م١٨/ب ق١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم كفاية الدعوى المستعجلة كدليل عليه في ظل العمل بق٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن ٢٥٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

✘ تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الملوجب لإخلائه من العين المؤجرة . م ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به ثبوت تمرده على عدم الوفاء بها في مواعييدها المرة تلو الأخرى . قيام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة في الدعوى . لا يغني عن وجوب الحكم بالإخلاء ما لم يقدم مبررات مقبولة لهذا التأخير في الدعوى اللاحقة . (الطعن ٥١٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨ ، الطعن ٦٤٢٠ ، ٦٩٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٨)

✘ تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الملوجب لإخلائه من العين المؤجرة م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به . منع المستأجر الذي مرد على عدم الوفاء بالأجرة في مواعييدها المرة تلو الأخرى من إساءة استعمال التيسير المخلول له بتفادي الحكم بالإخلاء . مقتضاه . المحكمة التي تنظر طلب الإخلاء للتكرار منوط بها دون غيرها التحقق من إساءة المستأجر لاستعمال هذه الرخصة بالسداد بعد رفع الدعوى الموضوعية السابقة أو قبل تنفيذ حكم الطرد المستعجل . مؤداه . لهذه المحكمة بحث توافر شروط الإخلاء في الدعوى السابقة سواء صحة التكاليف بالوفاء . أو وجود أجرة مستحقة غير متنازع في مقدارها أو شروط استحقاقها . (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

﴿ الصيغة رقم ١٨ ﴾
صيغة إنذار عرض أجره

=====

المادة (٢٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
المادة (١/٣٤٢ ، ٣٤٨) مدني

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد يجار مؤرخ / / يستأجر الطالب من المعلن إليه ما هو عبارة عن بقصد
استعمالها والكائن بـ في مقابل أجره شهرية قدرها تدفع كل أول شهر
.....
ولما كان المعلن إليه قد امتنع عن استلام الأجرة وديا . الأمر الذي حدا بالطالب الى عرض مبلغ
..... قيمة الأجرة عن المدة من شهر / / .
الى شهر / / على المعلن إليه بحيث إذا قبلها تبرأ ذمة الطالب من دين الأجرة عن هذه
المدة .
وفي حالة رفضه استلام المبلغ المعروض يتم إيداعه خزينة محكمة على ذمة المعلن إليه
يصرف له دون قيد أو شرط أو إجراءات .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا الإنذار
وعرضت عليه مبلغ قيمة الأجرة عن المدة من / / الى / / بحيث إذا قبلها
تبرأ ذمة الطالب من دين الأجرة عن هذه المدة وفي حالة رفضه استلام المبلغ المعروض يتم إيداعه
خزينة محكمة على ذمة المعلن إليه يصرف له دون قيد أو شرط أو إجراءات .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١/٣٤٢) مدني :

١. لا يجوز للمدين أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاء جزئيا لحقه ما لم يوجد اتفاق أو رفض يقضي بغير ذلك .

المادة (٣٤٨) مدني :

" تكون نفقات الوفاء على المدين إلا إذا وجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك "

المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

● أحكام النقض :

❑ عرض الطاعن الأجرة المستحقة شاملة رسم النظافة ونفقات رفع الدعوى على المؤجرة وإيداعها خزينة المحكمة على ذمته قبل انعقاد الخصومة بتمام إعلانه . أثره . مبرأ لزمته ولا تقوم به حالة تكرار التأخير في الوفاء بها . (الطعن ٣٠٠ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١١/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩ مجموعة المكتب الفني س ٤٤ ع ٣ ص ٤٤٠)

❑ مصروفات العرض والإيداع . وقوعها على عاتق الدائن إلزام الدائن بها . شرطه . تعسفه في عدم قبول العرض أو رفضه له بغير مسوغ قانوني . م ٣٤٨ مدني . (الطعن ١٢٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٣ ، الطعن ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

❑ ثبوت عرض الطاعن الأجرة المطالب بها على المطعون ضده بموجب إنذار عرض ولرفض الأخير استلامها أودعها خزانة المحكمة . أثره . براءة ذمة الطاعن من دين الأجرة قبل رفع دعوى الإخلاء المستندة الى التأخير في سداد الأجرة وعدم التزامه بما تكبده المطعون ضده من مصاريف ونفقات فعلية لإقامة تلك الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بالإخلاء لعدم سداد الطاعن المصاريف والنفقات الفعلية . خطأ . (الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١٥ ، نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٦ مجموعة المكتب الفني س ٤٨ ع ٢ ص ١٣١٧)

❑ ثبوت عرض وإيداع الطاعنة وأشقائها الأجرة خزانة المحكمة للمطعون ضدها التي كلفت الطاعنة بالوفاء بها عن ذات أشهر الإيداع باعتبار أن العرض حاصل من جميع ورثة المستأجر الأصلي . هو عرض غير مبرئ للذمة . قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء شقة النزاع لعدم سداد الأجرة التي استجبت حتى إقفال باب المرافعة في الاستئناف والمصاريف والنفقات الفعلية دون أن يستظهر ما إذا كان عقد إيجار العين قد امتد الى الطاعنة دون أشقائها وأثر ذلك على السداد الحاصل من جميع أشقائها . خطأ وقصور . (الطعن ٢٦٥٣ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٠/٢٤)

﴿ الصيغة رقم ١٩ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لإساءة استعمال العين المؤجرة

=====

المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
بقصد استعمالها كائنة بـ مقابل أجرة شهرية قدرها
ولما كان المعلن إليه قد أساء استعمال العين المؤجرة له (بطرية مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة
المبنى أو بالصحة العامة أو أو).
ولما كان هذا الضرر قد ثبت ذلك بالحكم القضائي النهائي الصادر في الدعوى رقم لسنة
..... الأمر الذي يحق معه للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء المعلن إليه من العين موضوع
عقد الإيجار المؤرخ / / .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع الحكم عليه بإخلائه
من العين التي يستأجرها موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائنة بـ لإساءة استعماله
العين المؤجرة بطريقة مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول
الحكم بالإنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (١٨) من قانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) (ب) (ج)

(د) إذا ثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للآداب العامة .

ومع عدم الإخلال بالأسباب المشار إليها لا تمتد بقوة القانون عقود إيجار الأماكن المفروشة .
وتلغي المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

● أحكام النقض:

⊠ الحكم القضائي النهائي المثبت لاستعمال العين المؤجرة بصورة أضرت بسلامة المبنى لا يقيد السلطة التقديرية للقاضي في الاستجابة لطلب الإخلاء أو رفضه وفق ظروف كل حالة وملابساتها . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧ ، الطعن ٨٣٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

⊠ حجية الحكم بثبوت الضرر لا يتصور أن يتسع ليشمل بحث ما إذا كان المؤجر متعسفاً في طلب الإخلاء من عدمه . (الطعن ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧ ، الطعن رقم ٨٣٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

⊠ تمسك الطاعن بأن إقامة (سندرة) بعين النزاع لم يترتب عليها ضرراً يؤثر على سلامة العقار وتدليله على ذلك بالمستندات . إطرار الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستندات وقضاؤه بالإخلاء استناداً إلى أنه ليس لمحكم الموضوع المطروح عليها طلب الإخلاء سلطة تقديرية طالما أن الضرر الناشئ عن إساءة الاستعمال قد ثبت بحكم قضائي نهائي . خطأ وقصور . (الطعن ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧)

⊠ الحكم بالإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٥/١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت إساءة الاستعمال الحكم الصادر في دعوى إثبات الجالة لا يعد كذلك . (الطعن ٦١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

☒ تمسك الطاعن في دعوى ثبوت الإضرار بسلامة المبنى أمام محكمة الاستئناف بندب خير آخر في الدعوى لبيان أسباب عدم تأثير التلفيات المشار إليها بتقرير خبير محكمة أول درجة على سلامة المبنى عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيسا على أن التلفيات بالعين بحالتها لا تؤثر على سلامة المبنى دون أن يورد في أسبابه كيف انتهى الى هذه النتيجة ودون أن يرد على دفاع الطاعن . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

﴿ الصيغة رقم ٢٠ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لقيام ورثة المستأجر الأصلي بتغيير النشاط

=====

المادة (١ ، ٢) من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- ورثة المرحوم / وهم :
- ١- ٢- ٣- ٤- ٥-
- والجميع مقيمون بـ
(وأعلنهم بالآتي)
- بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر مورث المعلن إليهم من الطالب ما هو عبارة عن محل أو أو بقصد استعماله في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
- ولما كان ورثة المستأجر المعلن إليهم قد قاموا بتغيير نشاط العين المؤجرة من الى وثابت ذلك بموجب المحضر الإداري رقم لسنة مخالفين بذلك نص المادة ١ ، ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ .
- ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إنهاء عقد الإيجار المؤرخ / / وإخلاء المعلن إليهم من العين المؤجرة .

بناء عليه

أنا المحضر- سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهم وأعلنت كل منهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بإخلائهم من العين المؤجرة لورثتهم موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائنة بـ وذلك لقيامهم بتغيير نشاط العين مع تسليم العين خالية من الأشخاص والمتاع بحكم مشمول بالنفاذ المعجل طبقا من قيد الكفالة ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (١) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ :

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر النص الآتي :

" فإذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي ، فلا ينتهي العقد بموت المستأجر ويستمر لصالح الذين يستعملون العين من ورثته في ذات النشاط الذي كان يمارسه المستأجر الأصلي طبقا للعقد ، أزواجا وأقارب حتى الدرجة الثانية ، ذكورا وإناثا من قصر وبلغ ، ويستوي في ذلك أن يكون الاستعمال بالذات أو بواسطة نائب عنهم " .

واعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القانون المعدل ، لا يستمر العقد بموت أحد من أصحاب حق البقاء في العين إلا لصالح المستفيدين من ورثة المستأجر الأصلي دون غيره ولمرة واحدة .

المادة (٢) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ :

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة السابقة يستمر العقد لصالح من جاوزت قرابته من ورثة المستأجر المشار إليه في تلك الفقرة الدرجة الثانية ، متى كانت يده على العين في تاريخ نشر هذا القانون تستند الى حقه السابق في البقاء في العين وكان يستعملها في ذات النشاط الذي كان يمارسه المستأجر الأصلي طبقا للعقد ، وينتهي العقد بقوة القانون بموته أو تركه إياها .

﴿ الصيغة رقم ٢١ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لاستعمال العين المؤجرة
في أغراض منافية للآداب العامة

=====

المادة (١٨/د) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
موجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائنة في مقابل أجرة شهرية تدفع كل أول شر مقدارها
وحيث أن المعلن إليه قد أساء استعمال العين المؤجرة بطريقة منافية للآداب العامة بأن قام بـ
..... أو سمح بـ وصدر بذلك الحكم النهائي في الجنحة رقم لسنة
من محكمة والقاضي منطوقه
ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب عملا بنص المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
إقامة هذه الدعوى .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع المعلن إليه
الحكم عليه بإخلائه من العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / الكائنة بـ وذلك
لأنه استعمل العين بطريقة منافية للآداب لقيامه بـ وقد ثبت ذلك بحكم قضائي نهائي في
الجنحة رقم لسنة الصادر من محكمة مع إلزامه بالمصروفات ومقابل
أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة
ولأجل العلم .

﴿التعليق﴾

● السند القانوني:

المادة (١٨) من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد

الأسباب الآتية :

أ)

ب).....

ج)

د) إذا ثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله

بطريقة أو في أغراض منافية للآداب العامة .

﴿ الصيغة رقم ٢٢ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد الضرائب العقارية

=====

المادة (١٤) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
- المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم

مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائن بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
ولما كان المعلن إليه لم يقم بسداد قيمة الضرائب العقارية المفروضة على العين استتجاره عن المدة
من شهر حتى شهر بالرغم من إنذاره على يد محضر بتاريخ / / إلا أنه لم
يحرك ساكنا ولما كان يترتب على عدم سداد الضرائب العقارية ما يترتب على عدم سداد الأجرة .
بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع الحكم عليه بإخلائه
من التي يستأجرها موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والمبينة بصدر هذه العريضة
وذلك لامتناعه عن سداد الضرائب العقارية المفروضة على العين استتجاره عن المدة من شهر
حتى شهر له مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل
طليقا من قيد الكفالة .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (١٤) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

وتقدر أجرة المبنى المرخص في إقامته من تاريخ العمل بهذا القانون على الأسس الآتية :

أ) صافي عائد استثمار العقار بواقع ٧% (سبعة في المائة) من قيمة الأرض والمباني .

ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة بواقع ٣% (ثلاثة في المائة) من قيمة المباني .

ومع مراعاة الإعفاءات المقررة في شأن الضريبة على العقارات المبينة يضاف الى الأجرة المحددة وفقا لما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم ، ويلتزم المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الأجرة الشهرية ، يترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الأجرة .

● ملحوظة:

يجب لإقامة هذه الدعوى أن يكون قد الإيجار سابق على تطبيق القانون رقم ١٣٦ لسنة

١٩٨١ .

● أحكام النقض:

✕ القيمة الإيجارية . ماهيتها . مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك المبنى ومصاريف الصيانة والإدارة . شمولها الضرائب الأصلية والإضافية . تخلف المستأجر عن الوفاء بها . خضوعه لذات الأحكام المترتبة على عدم سداد الأجرة . (الطعن ١٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

✕ المباني المنشأة لأغراض السكنى . إعفاؤها من الضرائب على العقارات المبينة . م ١ ق ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخفيض أجرتها بما يعادل الضريبة المعفاة . استثناء الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى من هذا الإعفاء . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

✕ ضريبتا الدفاع والأمن القومي على العقارات المبينة قبل إلغائها . الأصل وقوعهما على عاتق المالك . تحمل المستأجر عبء سدادهما في ظل قوانين إيجار الأماكن . علة ذلك . ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل ، ق ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

✕ الضريبة على العقارات المبنية وملحقاتها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مسؤولية مالك العقار أمام
الجهة الإدارية عن سدادها تحمل عبء الضريبة . وقوعه على عاتق المستأجر وحده في ظل
قوانين إيجار الأماكن . علة ذلك . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

﴿ الصيغة رقم ٢٣ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لإقامة المستأجر مبنى مكونا
من أكثر من ثلاث وحدات مملوكا له

=====

المادة (٢٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائن بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
ولما كان المعلن إليه قد أقام مبنى مملوكا له كائن بـ يتكون من أكثر من ثلاث وحدات
في تاريخ لاحق لاستئجاره الشقة ملك الطالب .
وحيث أن الطالب طالب المعلن إليه وديا بتوفير شقة في عمارته المملوك له (لابنه) حتى
الدرجة الثانية مع الاحتفاظ بسكنه الذي يستأجره أو يترك السكن الأخير ولكن لم يمثل وديا - مما
حدا بالطالب بإنذاره على يد محضر كما حرر له المحضر الإداري رقم سنة والذي
تمت فيه معاينة العقار ملك المعلن إليه وإثبات حالته والذي ثبت فيه أنه يتكون من أكثر من
ثلاث وحدات وهي خالية من أى حقوق للغير .
وحيث أن والحالة هذه فإنه يحق للطالب طلب الحكم بإخلاء الشقة التي يستأجرها المعلن إليه
بالعقار ملك الطالب عملا بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة إيجارات بجلستها التي

ستنعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها
لسماعه الحكم بإخلائه العين المؤجرة موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / التي يستأجرها من
الطالب بالعقار رقم شارع قسم محافظة وتسليمها للطالب عملا
بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨١ مع المصاريف والأتعاب .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٢٢) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :
..... إذا أقام المستأجر مبنى مملوك له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق
لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم لمالكه أو أحد
أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لا يجاوز مثلى الأجرة المستحقة له عن الوحدة
التي يستأجرها منه .

● أحكام النقض :

☒ ثبوت امتلاك الطاعن لخمس وحدات سكنية في العقار الذي أقامه بعد استجاره لعين
النزاع وأنه قد تصرف بالبيع في أربع وحدات منها لأفراد أسرته بموجب عقد بيع غير مسجل
قبل رفع الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيسا على أن عدم تسجيل الطاعن
عقد بيع تلك الوحدات ينفي خروجها عن ملكه ويسقط حقه في الخيار المنصوص عليه في
المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خطأ وقصور وفساد في الاستدلال . علة ذلك . (الطعن
١٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١)

☒ إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن تكون وحدات المبنى الذي أقامه
المستأجر أكثر من ثلاث وحدات تامة البناء وصالحة للانتفاع بها وأن يظل المبنى مملوكا له
حتى تاريخ رفع الدعوى . كفاية ثبوت سيطرته على المبنى وتمتعه عليه بسلطات المالك .
(الطعن ١٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١ ، الطعن ٧٧٢ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٢/١٨)
☒ إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن يكون المبنى المملوك للمستأجر
هو الذي أقامه . مؤداه . عدم سريان هذا النص على ما تملكه المستأجر بالشراء أو الميراث
أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية . علة ذلك . (الطعن ٩٧٧ لسنة ٧٤ ق جلسة
٢٠٠٥/٢/١٣)

- ☒ تمسك الطاعن بأن الوحدات السكنية بالعقار الذي أقامه لا يصلح فيها للسكنى سوى وحدتين فقط وأن الباقي لم يتم تشطيبه . ورود تقرير الخبير مؤيداً به . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لإقامته مبنى مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات سكنية صالحة للانتفاع بها . خطأ . (الطعن ٨٩٨ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)
- ☒ النصاب المطلوب لإعمال حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . إقامة أكثر من ثلاث وحدات سكنية دون اشتراط أن تكون الواحدة الزائدة وحدة كاملة . (الطعن ٨٩٨ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)
- ☒ تطبيق نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . إقامة المستأجر بعد العمل بأحكامه مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية تامة البناء وصالحة للانتفاع بها معدة للإقامة فيها بالفعل بعد نفاذ القانون المذكور . (الطعن ٥١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)
- ☒ انتهاء الحكم المطعون فيه الى توافر مناط أعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استناداً الى المحضر الإداري الذي كان مطروحا على الحكم الناقض الذي لم يجد فيه كفاية للتدليل على تاريخ إنشاء المبنى الذي أقامه الطاعن . فساد في الاستدلال . علة ذلك . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ مجموعة لمكتب الفني س ٤٠ ع ٢ ص ٤٠٠)
- ☒ نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات البناء التي تتم وتكون معدة للسكن فعلاً بعج نفاذه في ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ "هيئة عامة" مجموعة لمكتب الفني س ٤١ ع ٢ ص ٥)
- ☒ سريان حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . تمام بناء الوحدات وإعدادها للسكنى فعلاً بعد نفاذ القانون المذكور . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ "هيئة عامة" مجموعة المكتب الفني س ٤١ ع ٢ ص ٥)

﴿ الصيغة رقم ٢٤ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لانتهااء عقد إيجار الغير مصري

=====

المادة (١٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن شقة سكنية كائنة بـ مقابل أجره شهرية قدرها تدفع كل أول شهر ، وحيث أن المعلن إليه غير مصري وقد انتهت إقامته بالبلاد .

ولما كانت المادة ١٧ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " تنتهي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدة المحدد قانونا لإقامتهم بالبلاد " .
ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء المعلن إليه لانتهااء إقامته عملا بنص المادة ١٧ من قانون إيجار الأماكن .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه بإخلائه من العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائنة بـ وذلك لانتهااء مدة إقامته بالبلاد مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (١٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :
تنتهي بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم بالبلاد .
وبالنسبة للأماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلائها إذا ما انتهت إقامة المستأجر غير المصري في البلاد .
وتثبت إقامة غير المصري بشهادة من الجهة الإدارية المختصة ويكون إعلان غير المصري الذي انتهت إقامته قانونا عن طريق النيابة العامة .
ومع ذلك يستمر عقد الإيجار بقوة القانون في جميع الأحوال لصالح الزوجة المصرية ولأولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ما لم يثبت مغادرتهم البلاد

● أحكام النقض:

- ✗ عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . طلب انتهائها بانتهاء إقامة الأجنبي . رخصة للمؤجر . استمرارها لصالح الزوجة المصرية للأجنبي . شرطه . قيام العلاقة الزوجية وعدم مغادرتها البلاد بصفة نهائية . (الطعن ٨٧١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)
- ✗ عقود الإيجار الصادرة للأجانب والقائمة وقت العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ انتهائها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم في البلاد . عقود الإيجار المبرمة لصالحهم قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . للمؤجر حق إخلائهم من العين المؤجرة بانتهاء إقامتهم بالبلاد . (الطعن ٣٢٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩ ، الطعن ٢٨٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
- ✗ الترخيص للمستأجر الأجنبي بعد انتهاء مدة إقامته بإقامة لاحقة . لا اثر له . على عقد الإيجار الذي انتهى بقوة القانون . عملة ذلك . (الطعن ٣٢٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٩)
- ✗ نص المادة ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريانه على الأماكن المؤجرة للسكنى دون غيرها . إعلان المستأجر الأجنبي الذي انتهت إقامته بالبلاد عن طريق النيابة العامة . عدم خروجه على القواعد العامة لإعلان الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج . (الطعن ٢٥٣٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤ ، الطعن ١٠٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٠)

﴿ الصيغة رقم ٢٥ ﴾

صيغة دعوى طرد مستعجلة لمستأجر العين المفروشة
لانتهاؤ عقد الإيجار

=====

المادة (٣٩ ، ٤٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

والمادة (٩/١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ في / / وينتهي في / / استأجر المعلن إليه من الطالب
ما هو عبارة عن شقة سكنية مفروشة بناحية مقابل أجرة شهرية قدرها
وقد استلم المعلن إليه العين المؤجرة مع المنقولات الموجودة بالعين بموجب القائمة المرفقة بالعقد
على سبيل الأمانة لاستعمال هذه المنقولات خلال مدة الإيجار ، وحيث أن الطالب قد أذّر وأعلن
المعلن إليه بموجب إعلان على يد محضر بتاريخ / / بانتهاء عقد الإيجار ، ورغبة الطالب في
استلام العين خالية من الأشخاص وذلك قبل انتهاء العقد بمدة ٣ شهور طبقا لنص المادة ٣٩ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقرة أخيرة .

ولما كان المعلن إليه قد انتهت مدته ولم يحرك ساكنا ولم يسلم الطالب العين السكنية المفروشة
في ميعاد انتهاء العقد ، الأمر الذي حدا بالطالب الى إقامة هذه الدعوى بطلب طرد المعلن إليه
من العين الموضحة الحدود والمعالم بصدر العريضة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع المعلن إليه
الحكم بصفة مستعجلة بطرده من العين الموضحة الحدود والمعالم بصدر هذه العريضة مع تسلم

الطالب المنتقولات الموضحة بالقائمة المرفقة بالعقد مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٣٩) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

لا يجوز للمالك في غير المصايف والمشاتي المحددة وفقا لأحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة في العقار الذي يملكه وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجة وأولاده القصر مالكا واحد ,

واستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في أي من الأحوال أو الأغراض الآتية :

(أ) التأجير لإحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية و القنصلية أو المنظمات الدولية أو الإقليمية أو لأحد العاملين بها من الأجانب أو للأجانب المرخص لهم بالعمل أو بالإقامة بجمهورية مصر العربية .

ب) التأجير للسائحين الأجانب أو لإحدى الجهات المرخص لها في مباشرة السياحة بغرض إسكان السائحين وذلك في المناطق التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع المحافظ المختص على أنه إذا اتخذت الملكية شكل وحدات مفرزة في عقارات ، فإنه لا يكون للمالك في هذه الحالة سوى تأجير وحدتين مفروشتين في كل مدينة لهما تعددت الوحدات المملوكة له ، وذلك بنفس الشروط والأوضاع المبينة بهذه المادة كما يكون للمالك إذا أقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة أن يؤجر سكنه مفروشا أو خاليا وعليه في هذه الحالة أن يخطر المستأجر أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخلاء العين وردها الى مالكها ، وإلا اعتبر شاغلا للعين دون سند قانوني وذلك أيا كانت مدة الإيجار المتفق عليها .

المادة (٤٠) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

هذه المادة حكم بعدم دستورتها :

المادة (١٨) من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فقرة أخيرة :

.....

ومع عدم الإخلال بالأسباب المشار إليها لا تمتد بقوة القانون عقود إيجار الأماكن المفروشة

أحكام النقص :

- ☒ انعقاد عقد الإيجار المفروش محل النزاع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ما لم يتم التنبيه من أحد الطرفين على الآخر برغبته في إنهاء العقد قبل المدة المحددة بثلاثة أشهر . مؤداه . عدم إعلان الرغبة خلال هذه المدة . أثره . تجدد العقد لمدة أخرى مساوية لمدته . انتهاء الحكم المطعون فيه الى تجدد ملة مساوية لقبض الأجرة مخالفا المعنى الظاهر لعبارات العقد . فساد وقصور . (الطعن ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٩)
- ☒ تمسك الطاعن في دفاعه بأن المالك السابقة للعقار وافقت له على التأجير المفروش قبل بيعها العقار للمطعون ضده وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهري . التفات الحكم المطعون فيه عن بحثه وتمحيصه والرد عليه . قصور . (الطعن ٢٥١٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)
- ☒ طلب المؤجر فسخ عقد الإيجار المفروش وتسليمه العين خالية كأثر لهذا الفسخ قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ عقدي الإيجار الأصلي والمفروش استنادا الى أن طلبه يتضمن الإخلاء للتأجير من الباطن دون موافقة المالك . خطأ . علة ذلك . (الطعن ١٠١٢ ، ١٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)
- ☒ الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . عدم جواز اعتبار الإجارة التي تستند إليه صحيحة ونافذة في حق المؤجر ولو كانت سابقة على نشر- الحكم بعدم الدستورية . عدم اعتباره مانعا من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذي التزم به . اعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم اتجاه نيته الى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد . أثره . انتفاء قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ الموجب لإخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن . (الطعن ٢٥٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)
- ☒ تمسك الطاعن بأن تأجيره عين النزاع مفروشة الى الشركة المطعون ضدها الثانية في حدود الرخصة المخولة له بالمادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإخطاره الشركة بعدم تجديد العقد والإخلاء عقب صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ذلك النص . اطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بإخلاء الطاعن استنادا الى أنه يتمتع على المحاكم تطبيق النص المقتضي بعدم دستوريته من تاريخ العمل بالقانون المتضمن له بما يكون معه الطاعن قد خالف شروط العقد وأجر العين من باطنه الى الشركة المطعون ضدها الثانية دون إذن كتابي صريح من المالك . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطعن ٢٥٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

✕ تمسك الطاعن بأن الحجة الذي أجراها من الباطن مفروشة من المكتب المؤجر له كان استعمالاً للحق الذي خوله نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وانتهت العلاقة قبل الحكم بعدم دستورية هذا النص وبأن نيته لم تتجه الى مخالفة حظر التأجير من الباطن . دفاع جوهري . انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن التأجير الجزئي يعتبر تأجييراً من الباطن يجيز الإخلاء بعد صدور الحكم بعدم دستورية النص المذكور . خطأ . عدم حجية بحث ما إذا كان التأجير قد وقع على جزء من العين وفقاً لما يجيزه النص أم وقع على خلافه . (الطعن ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

الصيغة رقم ٢٦

صيغة دعوى سورية عقد إيجار مفروش

=====

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع

(وأعلنه بالآتي)

يمتلك المعلن إليه عقار كائن بشارع قسم محافظة ولرغبته الحصول على قيمة إيجارية أكبر من قيمة المربوط عليها العوايد أو ما أرصده لجنة تحديد الأجرة للشقق الخالية بالعقار ملكه فقد دأب الى تحرير عقود باعتبارها مفروشة وتأسيسها بما لا يفي بالغرض .
وحيث أن ظروف الطالب واحتياجه لسكن اضطر الى تحرير عقد مؤرخ / / لشقة بالدور رقم بقيمة إيجارية يدرها بالعقار سالف الذكر ملك المعلن إليه باعتبار العين مؤجرة مفروشة وأرفق بالعقد قائمة منقولات لا تفي بالغرض باعتبار - العين مؤجرة سكن للطالب وأسرته وهو واضح من مطالعة القائمة المرفقة - مما حدا بالطالب استخراج شهادة من العوايد العقارية ثبت فيها أن القيمة الإيجارية للشقة سكن الطالب هو جنيتها مما يؤكد سورية العقد .

ولما كان والحالة هذه فإنه يحق للطالب أن يثبت هذه الصورية بطريق الإثبات لتصحيح الالتزام الصوري وتحديد الأجرة القانونية للعين واسترداد فروق الأجرة منذ تاريخ العقد الصوري الحاصل / / والحكم باعتبار العين المؤجرة للطالب خالية .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماعه الحكم بصورية عقد الإيجار المفروش المؤرخ في / / واعتبار العين المؤجرة للطالب خالية وتخفيض الأجرة الواردة بالعقد الى الأجرة القانونية مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

● أحكام النقض :

- ☒ صورية عقد الإيجار المفروش . إثباته على من يدعيه . عجزه عن ذلك . أثره . وجوب . أعمال ظاهر نصوص العقد . (الطعن ١٩٤٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)
- ☒ لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرض أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه من قرائن قضائية . سلطتها في تقدير أقوال الشهود في هذا الصدد واستخلاص الواقع منها . شرطه . (الطعن ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠ ، الطعن ٢١١٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٦)
- ☒ العين المؤجرة . قيام المؤجر بإعدادها بتجهيزات وعناصر لازمة لتشغيلها . صيرورتها منشأة مركبة من عدة عناصر . عدم اعتبار المكان وحدة الغرض الأساسي من الإجارة . مؤداه . خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني . لا يغير من هذا الوصف قيام المستأجر بتزويدها بأدوات ومنقولات أخرى . (الطعن ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ ، الطعن ٢٢٣٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٢)
- ☒ وصف العين المؤجرة . العبرة فيه بحقيقة الحال وقت التعاقد وما انصرفت إليه إرادة المتعاقدين . (الطعن ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)
- ☒ اشتغال الإجارة على عناصر أكثر أهمية من المكان في حد ذاته بحيث يتعذر الفصل بين مقابل الإيجار للمكان وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن . العبرة في تحديد طبيعة العين المؤجرة بما يتضمنه العقد متى كان مطابقا لحقيقة الواقع وانصرفت إليه إرادة المتعاقدين . (الطعن ١٠١٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠ ، الطعن ٢٤٣١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٢ ، الطعن ٤٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢)
- ☒ اعتبار المكان المؤجر مفروش . وجوب اشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها منفعة العين خالية . العبرة في وصف العين بحقيقة الحال وقت التعاقد . (الطعن ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)
- ☒ تقدير جدية الفرش الموجود بالعين المؤجرة أو صوريته . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا له سند في الأوراق . عدم التزامها بنسب خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

﴿ الصيغة رقم ٢٧ ﴾
صيغة دعوى إثبات صورية عقد شركة
=====

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١- السيد / المقيم
٢- السيد / المقيم
(وأعلنتهما بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / استأجر المعلن إليه الأول ما هو عبارة عن محل تجاري
مخصص بالعقار الذي يمتلكه الطالب الكائن بشارع رقم محافظة
إلا أنه فوجئ بأن المعلن إليه الأول كون مع المعلن إليه الثاني شركة تضامن قام بشرها وفقا
للإجراءات القانونية .
ولما كان الغرض من قيام هذه الشركة هو الإضرار بالطالب الغرض منها تغطية تنازل المعلن إليه
الأول للثاني عن عقد الإيجار ، ولما كانت الحالة هذه فإنه يحق للطالب رفع هذه الدعوى طالبا
الحكم له لإثبات صورية عقد الشركة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من
هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها الدائرة بجلستها
التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها
ليسمعا الحكم بصورية الشركة المشهورة بالسجل التجاري أو (المشهرة بالمحكمة) رقم بمحافظة
..... عن المحل المبين بالحدود والمعالم بصدر العريضة ما يترتب على ذلك من آثار مع إلزامهما
بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة مع حفظ
كافة حقوق الطالب بسائر أنواعها .
ولأجل العلم .

﴿ الصيغة رقم ٢٨ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لانقضاء عقد الشركة مع المستأجر الأصلي

=====

المادة (١) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / كان يستأجر المرحوم / من الطالب ما هو عبارة
عن محل بغرض استعماله والكائن بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع
كل أول شهر .
ولما كان المعلن إليه قد قام بتحرير عقد شركة مع المستأجر الأصلي الذي توفي الى رحمة
الله .
وحيث أن عقد الشركة المبرم بين المعلن إليه والمستأجر الأصلي قد انقضى بوفاة هذا الأخير . الأمر
الذي يحق معه للطالب بصفته وارث المستأجر الأصلي إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء المعلن
إليه من المحل موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والسالف ذكره .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع الحكم عليه بإخلائه
من المحل موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائن بـ والموضح بصدر هذه العريضة
وتسليمه الى وارث المستأجر الأصلي لانقضاء عقد شركة التضامن بوفاة مورث الطالب مع إلزام
المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد
الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (١) ق ٦ لسنة ١٩٩٧ :

إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي فلا ينتهي العقد بموت المستأجر ويستمر لصالح الذين يستعملون العين من ورثته في ذات النشاط الذي كان يمارسه المستأجر الأصلي طبقاً للعقد أزواجاً وأقارب حتى الدرجة الثانية ذكوراً وإناثاً من قصر- وبالعين يستوي في ذلك أن يكون الاستعمال بالذات أو بواسطة نائب عنهم واعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشر هذا القانون المعدل لا يستمر العقد بموت أحد من أصحاب حق البقاء في العين إلا لصالح المستفيدين من ورثة المستأجر الأصلي دون غيره ولمدة واحدة .

● أحكام النقض:

⊠ الحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ، ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار لصالح شركاء المستأجر الأصلي في مباشرة ذات النشاط بالعين التي كان يزاول فيها نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو مهنياً أو حرفياً بعد تخليه عنها . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بتحرير عقد الإيجار للمطعون ضدها الأولى استناداً إلى ذلك النص المقتضي- بعدم دستوريته . خطأ . (الطعن ٥١٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠ ، الطعن ٢٦٤٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٧)

⊠ تكوين شركة تضامن بين مورث الطاعنين والمطعون ضده لاستغلال العين محل النزاع ، عدم النص في عقد الشركة أو في اتفاق لاحق عليه على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى . أثره . انقضاء الشركة بوفاته وعودة العين إلى الورثة للانفراد بمنفعتهم . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى استمرار المطعون ضده الشريك في الانتفاع بها استناداً لنص المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي تم إلغاؤه بق ٦ لسنة ١٩٩٧ . خطأ . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

⊠ عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي استمراره بعد وفاة المستأجر لصالح المستفيدين من ورثته اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . استعمالهم العين في ذات النشاط الذي يمارسه المستأجر طبقاً للعقد حال حياته وقت وقوع الامتداد . المادتان ١ ، ٥ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية . للورثة تغيير النشاط . شرطه . ألا يلحق ضرراً بسلامة المبنى أو شاغليه . (الطعن ١٨٤٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

- ✕ قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . مؤداه . عدم امتداد عقد الإيجار لشريك المستأجر الأصلي . (الطعن ١٥٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)
- ✕ إعمال حكم المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المستبدلة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ في شأن استمرار عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي . شرطه . تحقق المحكمة من صفة المستفيد وما إذا كان وارثاً أو من الأشخاص الذين عددتهم تلك الفقرة قبل الفصل في توافر شروط الامتداد أو عدم توافرها . (الطعن ٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

﴿ الصيغة رقم ٢٩ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد الزيادة في
القيمة الايجارية للعين المؤجرة

=====

المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
- بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائن بـ في مقابل أجره شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
- ولما كان قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ٨١ ق قد نص على زيادة القيمة الايجارية على
الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى والمنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧
- وحيث أن العقار المملوك للطالب والذي به الشقة استئجار المعلن إليه منشأة عام الأمر
الذي يستحق معه زيادة دورية على الأجرة بواقع من القيمة الايجارية المتخذة أساسا
لحساب الضريبة على العقارات المبنية .
- وحيث أن القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة والمربوطة على العين موضوع النزاع
مساوية الأمر الذي يستحق على الإيجار زيادة تقدر بمبلغ جنيها .
- ولما كان المعلن إليه قد امتنع عن سداد القيمة الايجارية والزيادة المقررة عن المدة من / /
الى / / بالرغم من إنذاره قانونا ، الأمر الذي يحق معه للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب
إخلائه من العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والسالف ذكره بعاليه .
- بناء عليه
- أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه بإخلائه من

العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والمبينة بصدر هذه العريضة وذلك لامتناعه عن سداد قيمة الزيادة في الأجرة المنصوص عليها بالمادة ٧ من قانون ١٣٦ لسنة ٨١ عن المدة من / / الى / / بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع إلزام المعلن له بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

السند القانوني :

المادة (٧) ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

اعتبار من تاريخ العمل بهذا القانون ، تزداد في أول يناير من كل سنة أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء حتى ولو أدخلت عليها تعديلات جوهرية .

ويخصص المالك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بمثابة أمانة تحت يده ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم التصرف فيه لهذا الغرض وتحدد الزيادة المشار إليها وفقاً للنسب الآتية :

(أ) ٣٠% عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

(ب) ٢٠% عن الأماكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

(جـ) ١٠% عن الأماكن المنشأة منذ يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وحتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

(د) ٥% عن الأماكن المنشأة منذ ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .

● أحكام النقص :

☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير السكنى . م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت إنشاء العين . (الطعن ٢١٢١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير السكنى . م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء لا على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار . (الطعن ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٩ ، الطعن ٢٦٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٥)

☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . م ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . حسابها على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء . لازمه . وجوب تحديد تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء . (الطعن ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

☒ تمسك الطاعنة بأن المبنى أنشئ عام ١٩٧٨ فلا ترد على عين النزاع الزيادة الدورية في القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنصوص عليها في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبخضوعها للزيادة المنصوص عليها بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ . تدليلها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهري . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن تاريخ إنشاء العقار عام ١٩٧٦ . معتدا بالتاريخ الثابت بصورة رخصة البناء دون أن يواجه هذا الدفاع قصور . (الطعن ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

﴿ الصيغة رقم ٣٠ ﴾

صيغة إعلان بعدم الرغبة في تجديد العلاقة الايجارية

=====

المادة (٥٦٣) مدني

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / لمدة (..... شهر أو سنة) ينتهي في / /
يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن والكائن بـ في مقابل أجرة شهرية
قدرها تدفع كل أول شهر .
وحيث نص في البند من عقد الإيجار على أنه :
" إذا رغب أحد المتعاقدين في إنهاء العلاقة الايجارية وعدم تجديدها فعليه أن يخطر الطرف
الآخر قبل انقضاء المدة بشهرين وإلا اعتبر العقد مجدا لمدة "
ويحث أن الطالب لا يرغب في تجديد العلاقة الايجارية مع المعلن إليه لذلك فإنه يعلنه برغبته
هذه وينبه عليه بتسليم (الشقة أو المكتب أو) في نهاية هذه المدة بحالتها التي استلمها
عليها .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وأعلنته بصورة من هذا منبها
عليه بعدم رغبة المالك في تجديد العلاقة الايجارية معه وبتسليم العين المؤجرة في نهاية المدة
المتفق عليها بحالتها عند الاستلام .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

السند القانوني :

المادة (٥٦٣) مدني :

إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتي بيانها :

أ) في الأراضي الزراعية والأراضي البور إذا كانت المدة المعينة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر ، يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير كل هذا مع مراعاة حق المستأجر في المحصول وفقا للعرف .

ب) في المنازل والحوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما الى ذلك إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فإذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

ج) في المساكن والغرف المؤثثة وفي أي شئ غير ما تقدم إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر ، وجب التنبيه قبل نهايتها بشهر فإذا كانت اقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

﴿ الصيغة رقم ٣١ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لانتهااء المدة المتفق عليها بعقد الإيجار

=====

المادة (٥٦٣) مدني

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
بقصد استعماله في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع كل أول شهر .
وقد نص في عقد الإيجار على أن مدة الإيجار هي تبدأ من تاريخ / / وتنتهي في
/ / .
وحيث أن المدة المتفق عليها قد انتهت ولم يقم المعلن إليه بتسليم العين طبقا للعقد بالرغم من
قيام الطالب بإعلانه بعدم رغبته في تجديد العلاقة الإيجارية في الميعاد القانوني .
ولما كان الأمر كذلك يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء المعلن إليه من العين
موضوع عقد الإيجار وتسليمها للطالب خالية منا يشغلها .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه
بإخلائه من العين الكائن بـ موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / لانتهااء المدة المتفق
عليها بالعقد مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل وبلا كفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٥٦٣) مدني :

إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معنية أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالإخلاء في المواعيد الآتي بيانها :

أ) في الأراضي الزراعية والأراضي البور إذا كانت المدة المعينة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر ، يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير كل هذا مع مراعاة حق المستأجر في المحصول وفقا للعرف .

ب) في المنازل والحوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما الى ذلك إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فإذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

جـ) في المساكن والغرف المؤثثة وفي أى شئ غير ما تقدم إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر ، وجب التنبيه قبل نهايتها بشهر فإذا كانت اقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

الصيغة رقم ٣٢

صيغة دعوى إخلاء لصدور قرار إزالة

=====

المادة (٦٥) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١- السيد / المقيم
٢- السيد / المقيم
٣- السيد / المقيم
٤- السيد / المقيم

(وأعلنتهم بالآتي)

صدور قرار من اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط رقم بإزالة العقار المملوك للطلاب والكائن بـ حتى سطح الأرض نظرا لكونه يشكل خطرا داهم على الأرواح وعلى المارة .
وحيث أن المعلن إليهم هم ساكني العقار موضوع التداعي ، وقد رفضوا إخلاء العقار حتى يتمكن الطالب من هدمه وتحرر عن ذلك المحضر رقم لسنة قسم حتى تنتفي مسئولية الطالب لحين صدور حكم بالإخلاء .
وحيث أنه والأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء المعلن إليهم من العقار حتى يتمكن من هدمه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهم وأعلنت كل منهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستنعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بإخلاصهم من العقار المملوك للطالب والكائن بـ لصدور القرار رقم من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط بإزالة العقار جميعه حتى سطح الأرض ، مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (٦٥) من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

يجوز للجهة الإدارية المختصة بشتون التنظيم في أحوال الخطر الداهم إخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الإداري واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع إلا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في إخلائه فورا .
كما يكون لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار .

﴿ الصيغة رقم ٣٣ ﴾

صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد قيمة استهلاك المياه

=====

المادة (٣٣) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنته بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن شقة سكنية
رقم بالعقار المملوك للطالب والكائن بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها تدفع
كل أول شهر .
وحيث أن جميع الوحدات السكنية بالعقار متساوية في المساحة وعدد الغرف الأمر الذي تتساوى
معه جميع أنصبة المستأجرين في سداد مقابل استهلاك المياه .
ولما كانت قيمة استهلاك المياه مساوية جنيها فإنه يخص المعلن إليه منها مبلغ . = قيمة -
إجمالي
الاستهلاك
= ... جنيها مصريا
ولما كان الطالب قد أُنذر المعلن إليه بالسداد عن أشهر إلا أنه لم يحرك ساكنا ، ولما كان
يترتب على عدم سداد قيمة استهلاك المياه نفس الآثار المترتبة على عدم سداد الأجرة لأنه تأخذ
حكم الأجرة .
وحيث أنه والأمر كذلك فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى عملا بنص المادة ٣٣ من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا
في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم عليه
بإخلائه من العين موضوع عقد الإيجار المؤرخ / / والكائنة بـ والموضحة بـ صدر
هذه العريضة لعدم سداده مقابل استهلاك المياه عن المدة من / / الى / /
مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٣٣) ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

تكون قيمة استهلاك المياه على عاتق شاغلي الأماكن القائمة وقت العمل بهذا القانون أيا كان تاريخ إنشائها أو التي تقام بعد العمل به وفقا للقواعد الآتية :

(أ) قيمة ما تسجله العدادات الفرعية المركبة بوحداتهم إن وجدت عدادات بجميع وحدات المبنى ، وفي حالة عدم تساوي قراءة العداد الرئيسي — مع مجموع قراءات العدادات الفرعية يوزع الفرق بالتساوي بين وحدات المبنى .

(ب) إذا لم توجد عدادات فرعية بأية وحدة من وحدات المبنى فتوزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد الرئيسي على الشاغلين بحسب حجرات كل وحدة الى عدد حجرات المبنى جميعه وتحسب الصالة حجرة واحدة ولو تعددت .

(جـ) إذا وجدت عدادات فرعية ببعض وحدات المبنى دون البعض الآخر فتوزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد الرئيسي بعد استئصال ما تسجله العدادات الفرعية على الشاغلين على الوجه المبين بالفقرة السابقة .

(د) في الحالات التي يتم فيها توريد المياه من غير طريق الجهة القائمة على ذلك يتحمل الشاغلون قيمة استهلاك المياه وفقا لما يتم الاتفاق عليه بينهم وبين المؤجرين بما لا يجاوز ٧% (سبعة في المائة) من القيمة الاجارية المحددة قانونا .

ويقع باطلا كل اتفاق يخالف القواعد سالفه الذكر .

● أحكام النقص :

☒ قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استنادا لتأخر الطاعن في سداد قيمة استهلاك المياه .

ثبوت عدم تقديم المطعون ضده ما يدل على سدادها لها وكيفية احتساب ما يخص الوحدة التي يشغلها الطاعن وفقا لنص المادة ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور . (الطعن ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

☒ الأجرة المستحقة على المستأجر . ماهيتها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تخلف المستأجر عن سداد القيمة الفعلية لاستهلاك المياه . خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة . م ٣٣ منه . (الطعن ١١٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤ ، الطعن ٨١٢٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

❑ عدم التزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه إلا ما يخص الوحدة التي يشغلها من استهلاك فعلي . المادتان ٣٣ ، ٣٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتبارها من ملحقات الأجرة . التخلف عن الوفاء بها يرتب ذات آثار التأخير في سداد الأجرة . وجوب بيانها في التكاليف بالوفاء . (الطعن ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٦/٦/٢١)

﴿ الصيغة رقم ٣٤ ﴾

صيغة دعوى إخلاء مؤقت لترميم العقار

=====

المادة (٦٣) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
١- السيد / المقيم
٢- السيد / المقيم
(وأعلنتهما بالآتي)
صدر القرار رقم بتاريخ / / من اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة بترميم العقار رقم الكائن بـ والمملوك للطالب .
ولما كان المعلن إليهما من ساكني العقار المذكور وقد رفضا إخلاء العقار مؤقتا للقيام بعملية الترميم ، الأمر الذي حدا بالطالب الى إقامة هذه الدعوى بطلب إخلاء العقار مؤقتا لمدة لإمكان تنفيذ هذه الأعمال عملا بنص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وأعلنتهما بصورة من هذا وكلفتهما بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستنعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بإخلائهما من العين المبينة بالصحيفة إخلاء مؤقتا لمدة لإمكان القيام بأعمال الترميم والصيانة للعقار بموجب القرار الهندسي رقم مع إلزام المعلن إليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٦٣) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

إذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبنى مؤقتاً من شاغليه حرر محضر إداري بأسماء المستأجرين الفعليين دون سواهم وتقوم الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بإخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الإخلاء بعد انقضائها جاز تنفيذه بالطريق الإداري ولشاغلي البناء الحق في العودة إلى العين بعد ترميمها دون حاجة إلى موافقة المالك وتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناع المالك .

وتضاف الأجرة خلال فترة الإخلاء إلى تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة .

ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من الجهة المذكورة ، وفي هذه الحالة يجوز لشاغلي العين التظلم من القرار أمام رئيس المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون .
وتعتبر العين خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانوناً ولا يجوز للمالك أن يغير من معالم العين ، كل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته في إنهاء العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الإخلاء المؤقت .

﴿ الصيغة رقم ٣٥ ﴾
صيغة إعلان بحوالة عقد إيجار

=====

المادة (٣٠) ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .

- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :

١- السيد / المقيم

٢- السيد / المقيم

(وأعلنتهما بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن شقة رقم
..... كائنة بالعقار المملوك للطالب بناحية محافظة

وحيث أن الطالب قد قام ببيع العقار للمعلن إليه الثاني الذي أصبح له ملكية تامة وكاملة على
العقار المبيع .

ولما كان الأمر كذلك فالطالب يعلن المعلن إليه الأول بحوالة عقد الإيجار
المؤرخ / / والمحرر بينه وبين الطالب الى السيد المعلن إليه الثاني بصفته المالك الجديد
للعقار ليكون له حق مطالبة المعلن إليه الأول بالإيجار وتطبيق كافة الشروط المنصوص عليها
بالعقد المذكور وإقامة الدعاوى الناشئة عنه .

بناء عليه

أنا المحضر- سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وأعلنت كل منهما بصورة
من هذا الإعلان للعلم بما جاء به ونفاذ مفعوله في الميعاد .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٣٠) ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسري عقود الإيجار القائمة على المالك
الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ انتقال الملكية

أحكام النقص :

- ☒ لمشتري العقار بعقد غير مسجل . مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . نفاذ الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر . علة ذلك . (الطعن ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤ ، الطعن ١٩٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)
- ☒ عقد الإيجار . سريانه في حق المالك الجديد بذات شروطه السابقة دون حاجة لتحرير عقد جديد . (الطعن ١٠٠٢ ، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

﴿ الصيغة رقم ٣٦ ﴾

صيغة طعن في قرار لجنة تحديد الأجرة

=====

المادة (٥) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- ١- السيد / المقيم
- ٢- السيد / بصفته الرئيس الأعلى للجنة تقدير الإيجارات ويعلن بإدارة قضايا الحكومة الكائنة بـ
- (وأعلنتهما بالآتي)
- بتاريخ / / صدر قرار من لجنة تحديد الإيجارات ، والذي تم إعلان المدعي بصورة منه بتاريخ / / بتحديد إيجارات الوحدات السكنية في العقار رقم الكائن بشارع محافظة والمرفق بهذه الدعوى .
- ولما كانت اللجنة قد أخطأت في تقدير العناصر التي اتخذتها أساسا لتحديد الإيجار حيث حددت اللجنة قيمة أرض البناء بواقع في حين أنه يقدر بـ كما قدرت قيمة المباني بواقع في حين أن التكلفة الحقيقية للمباني تقدر بـ
- ولما كان الأمر كذلك فإنه يحق للطالب أن يطعن في تقدير اللجنة المذكورة أمام المحكمة الابتدائية المختصة عملا بنص المادة ٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

بناء عليه

أنا المحضر- سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وأعلنت كل منهما بصورة من هذا وكلفتهما بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمعا الحكم بقبول هذا الطعن شكلا لرفعه في الميعاد القانوني ، وفي الموضوع بالغاء تقدير اللجنة على وحدات المبنى الموضح بصدر هذه العريضة وإعادة التقدير على ضوء أوجه الطعن الموضحة بهذه الصحيفة مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني:

المادة (٥) من ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

إذا رأى المستأجر أن الأجرة التي حددها المالك تزيد على الحدود المنصوص عليها في هذا القانون جاز له خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الإخطار أو من تاريخ شغله للمكان أن يطلب من لجنة تحديد الأجرة المختصة القيام بتحديد أجرة المكان وفقا للأسس المنصوص عليها في هذا القانون ويكون الطعن على قرارات هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها المكان المؤجر وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إخطار ذوي الشأن بقرارها .
ولا تسري على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

● أحكام النقض:

- ⊠ اختصاص لجان تقدير الأجرة في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من قبيل الاختصاص الولائي المتعلق بالنظام العام . مخالفتها لسلطتها الولائية في تقدير الأجرة . أثره . وقوعه باطلا لكل من طرفي العلاقة الإيجارية التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتدأة . (الطعن ٦١٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢)
- ⊠ الأماكن التي تخضع أجرتها للجان تحديد الأجرة . اعتبار الكشوف الرسمية المستخرجة من دفاتر الحصر والتقدير متضمنة قيمة أجرتها قرينة على الأجرة القانونية حتى يقوم الدليل على عكس ذلك . (الطعن ٦٠٩٦ ، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢)
- ⊠ الشهادة الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية . اعتبارها دليلا على الأجرة القانونية حتى يثبت العكس . (الطعن ٦٠٩٦ ، ٦٣٥٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢)
- ⊠ تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معقود للمالك طبقا للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٤ ، ٥ من القانون المذكور . حق المستأجر وحده في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوما حالته عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . سقوط حقه في الطعن وصيرورة التقدير المبدئي للأجرة نهائيا وناظرا . مؤداه . اختصاص الولائي المتعلق بالنظام العام باعتبارها جهة طعن في ظل القانون المذكور . أثره . قيام المالك بتقدير أجرة الأماكن الخاضعة لذلك القانون وصيرورته نهائيا وقانونيا بعدم الطعن عليه من المستأجر . أثره . عدم جواز تصدي لجنة الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤجر بتقدير أجرتها لانتفاء ولايتها . مخالفتها ذلك لكل من المؤجر والمستأجر

التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتدأة وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها لصدوره من ولاية لها في إصداره . (الطعن ٨٤٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٤)

✕ تحديد أجره الأماكن الخاضعة لأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ معقود للمالك طبقاً للأسس المنصوص عليها فيه . المادتان ٤ ، ٥ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . حق المستأجر وحد ه في الطعن أمام اللجنة المختصة على الأجرة المحددة خلال تسعين يوماً . حالاته . عدم مراعاته للميعاد المذكور . أثره . صيرورة التقدير ال مبدي للجرة نهائياً ونافذاً . مؤداه . اختصاص لجان تحديد الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المؤجر بالاتفاق مع المستأجر بتقدير الأجرة لانتفاء ولايتها ابتداء . تعلق ذلك بالنظام العام . مخالفة ذلك . لكل ذي مصلحة التمسك ببطلان القرار الصادر منها بطريق الطعن عليه أو بدعوى مبتدأة . (الطعن ٩٦٦٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢١)

✕ الاتفاق على أجره تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر باطل بطلانا مطلقا لا يغير من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم أثناء سريان العقد وانتفاع المستأجر بالعين . (الطعن ٢٦٤٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٩)

✕ قواعد تحديد الأجرة الواردة في قوانين الإجراءات الخاصة . قواعد أمره عدم جواز الاتفاق على مخالفتها بما يجاوز الأجرة التي حددتها . (الطعن ٤٧٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

﴿ الصيغة رقم ٣٧ ﴾

صيغة دعوى إلزام بتسليم العين المؤجرة

=====

المادة (٥٦٦ ، ٥٧١) مدني

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
- المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم

مخاطبا مع

(وأعلنته بالآتي)

بموجب عقد إيجار مؤرخ / / يستأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن
والكائن بـ لمدة تبدأ من / / وتنتهي في / / قابلة للتجديد لمدة
مماثلة في مقابل أجرة شهرية قدرها وحيث أن المعلن إليه قد امتنع عن تسليم العين
المؤجرة للطالب في التاريخ المتفق عليه ، ولما كان التسليم من الالتزامات المترتبة على عقد الإيجار
يلتزم به المعلن إليه ومن ثم فقد أقام الطالب هذه الدعوى بطلب إلزامه بتسليم العين المؤجرة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا وكلفته بالحضور
أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستنعقد علنا في يوم
..... الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها ليسمع الحكم بتسليم العين
المؤجرة للطالب والموضحة بصدر هذه العريضة خالية مما يشغلها وبحالة تصلح معها للانتفاع
والاستغلال ووفقا للعقد المبرم له مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول
الحكم بالنفاد المعجل وبلا كفالة
ولأجل العلم .

﴿التعليق﴾

السند القانوني :

المادة (٥٦٦) مدني :

يسري على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسري على الالتزام بتسليم العين المباعة من أحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه وتحدد مقدار العين المؤجرة وتحدد ملحقاتها .

المادة (٥٧١) مدني :

١. على المؤجر أن يمتنع عن كل من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولا يجوز له أن يحدث بالعين أو بملحقاتها أى تغيير يخل بهذا الانتفاع .
٢. ولا يقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من اتباعه بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض أو إضرار مبني على سبب قانوني يصدر من أى مستأجر آخر أو من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر .

﴿ الصيغة رقم ٣٨ ﴾

صيغة دعوى استكمال الأعمال الناقصة في العين المؤجرة
مع خصم التكاليف من الأجرة

=====

المادة (٢٨) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ /
..... المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- السيد / المقيم
مخاطبا مع
(وأعلنه بالآتي)
بموجب عقد إيجار مؤرخ / / استأجر المعلن إليه من الطالب ما هو عبارة عن شقة رقم
..... مكونة من والكائنة بـ في مقابل أجرة شهرية قدرها
ولما كان الطالب بعد أن تسلم العين المؤجرة الموضحة سلفا تبين عدم صلاحيتها للاستعمال لعدم
قيام المعلن إليه باستكمال الأعمال الناقصة المتمثلة في
ولما كان الطالب قد أعلن المعلن إليه على يد محضر بتاريخ / / باستكمال الأعمال الناقصة
بالعين المؤجرة التي يشغلها الطالب وإلا يحق له إجرائها بنفسه مع خصم التكاليف من الأجرة إلا
أنه لم يمثل وتقايس .
وحيث أنه والأمر كذلك فإنه يحق الطالب طلب الترخيص له من السيد قاضي الأمور
المستعجلة باستكمال الأعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الأجرة المستحقة .
بناء عليه
أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذا
وكلفته بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها أمام دائرة الأمور
المستعجلة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من

الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بالترخيص للطالب في القيام باستكمال الأعمال الناقصة بالعين المؤجرة والموضحة بصدر هذه العريضة مع خصم التكاليف من الأجرة المستحقة ، مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقا من قيد الكفالة .
ولأجل العلم .

﴿ التعليق ﴾

● السند القانوني :

المادة (٢٨) ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ :

" لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوق أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها " ،
ولقاضي الأمور المستعجلة أن يأذن للمستأجر في هذه الحالة بإعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصما من الأجرة المستحقة وذلك بعد إنذار المؤجر بإعادتها الى ما كانت عليه في وقت مناسب .

ويجوز للجهة التي تحدد بقرار من المحافظ القيام بتنفيذ الأعمال اللازمة لإعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقضي النفقات منه بالطريق الإداري

﴿ الصيغة رقم ٣٩ ﴾

صيغة طعن على قرار اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط

=====

المادة (٥٦ - ٦٠)

- إنه في يوم الموافق / /
- بناء على طلب / المقيم وموطنه المختار مكتب الأستاذ / المحامي .
- أنا محضر محكمة قد انتقلت حيث إقامة :
- ١- السيد / محافظ بصفته
- ويعلن بإدارة قضايا الحكومة والكائن مقرها
- ٢- السيد / رئيس اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة بصفته
- ويعلن بإدارة قضايا الدولة الكائن مقرها
- (وأعلنتهما بالآتي)
- فوجئ الطالب بتاريخ / / بأن اللجنة المختصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة
- قرارا بهدم (أو ترميم أو صيانة) العقار رقم الكائن بـ والذي أعلن للطالب بتاريخ / / .
- ولما كان القرار قد جانبه الصواب لسبق قيام الطالب بعمل تدعيم (أو ترميم) للعقار موضوع الطعن (أو القيام مالك العقار بعمل الترميم أو التدعيم) .

بناء عليه

أنا المحضر- سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما و أعلنت كل منهما بصورة من هذا وكلفتهما بالحضور أمام محكمة الكائن مقرها الدائرة بجلستها التي ستعقد علنا في يوم الموافق / / ابتداء من الساعة الثامنة صباحا وما بعدها لسماع الحكم بقبول هذا الطعن شكلا ، وفض الموضوع بإلغاء القرار رقم لسنة والصادر من اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، مع ندب خبير إذا اقتضى- الأمر ذلك مع إلزام المعلن إليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

ولأجل العلم .

التعليق

● السند القانوني :

المادة (٥٦) :

تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة فحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصص من أجله .
و يتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتا كليا أو جزئيا .

مادة (٥٧) :

تشكل في كل وحدة من وحدات الحكم المحلي لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ تضمن اثنين من المهندسين المعماريين أو المدنيين المقيددين بنقابة المهندسين تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار إليها في المادة ٥٥ وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة .
ويبين القرار الذي يصدره وزير الإسكان والتعمير كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التي تتبع في مزاوله أعمالها .

المادة (٥٨) :

يعلن قرار اللجنة بالطريق الإداري الى ذوي الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه الى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فإذا لم يتيسر إعلانهم بسبب غيبتهم غيبة متقطعة أو لعدم الاستدلال على محل إقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الإعلان تلصق نسخة من القرار في مكان ظاهر بواجهة العقار وفي لوحة الإعلانات في مقر نقطة الشرطة الواقعة في دائرتها العقار وفي مقر عمدة الناحية ولوحة الإعلانات في مقر المجلس المحلي المختص بحسب الأحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها في إعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التي لم يستدل على ذوي الشأن فيها .

المادة (٥٩) :

لكل من ذوي الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بالقرار أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة من هذا القانون ، وعلى قلم كتاب المحكمة إعلان الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم وذوي الشأن من ملاك العقارات وأصحاب الحقوق بالطعن في قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن وتفصل المحكمة على وجه السرعة إما برفض الطعن أو بقبوله وإعادة النظر في القرار المطعون عليه ،

وعليها في حالة الحكم بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها .

المادة (١٨) من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ :

لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

أ) الهدم الكلي أو الجزئي للمنشآت الآيلة للسقوط والإخلاء المؤقت لمقتضيات الترميم والصيانة وفقا للأحكام المنظمة لتلك القوانين السارية .

● أحكام النقض :

✕ عدم التجاء المستأجر الى القضاء المستعجل للحصول على إذن منه بتنفيذ القرار أو الحكم الصادر بترميم العقار . لا يحول دون استفتاء ما أنفقه من مستحقات المالك لديه طبقا للقواعد العامة إذا ما طرح النزاع على محكمة النقض . (الطعن ٣٢١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

✕ الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات . قصر نطاق تطبيق الميعاد الوارد في المادة ٢٠ منه على الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

✕ قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر دعوى الطاعنين بطلب تعديل قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط في شقه الخاص بإخلائهم من عين النزاع لحين إتمام الترميم لسابقة الفصل فيها في دعوى المطعون ضدهم . ملاك العقار . بطلب تعديل القرار المطعون عليه من الترميم الى الإزالة على الرغم من اختلاف موضوع الدعويين . خطأ ومخالفة للقانون . (الطعن ١٥٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

✕ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . قرار عيني متعلق بذاتيه العقار . الحكم الصادر في الطعن عليه . حجيته قاصرة على أطراف الخصومة حقيقة أو حكما . مؤداه . عدم جواز الاحتجاج به غير الخصم . حق الأخير في التمسك بعدم الاعتداد به . على ذلك م ١٠١ إثبات . (الطعن ٦٠٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

أحكام النقض في دعاوى الإيجار

- ✗ تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها .
خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدوره من المؤجر الأصلي . (الطعن رقم ٢٤٧٣ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١١/١٨ ، نقض جلسة ١٩٩٥/١/١٢ مجموعة المكتب الفني س٤٤٦ ص١٤٨)
- ✗ الأماكن المؤجرة مفروشة . استثنائها من أحكام الامتداد القانوني . خضوعها لحكم المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بصدد تحديد أسباب الإخلاء . مؤدى ذلك . وجوب تكليف المستأجر بالوفاء خلال المدة المحددة . (الطعن رقم ٢٦٣٦ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٦ ، نقض جلسة ١٩٩٧/٣/٩ مجموعة المكتب الفني س٤٨ ع ١ ص٤٨٤)
- ✗ إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء استناداً الى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة ولا تخضع لأحكام قوانين الإيجار وإنما لقواعد القانون المدني التي لا ترخص للمستأجر توقي الإخلاء بالسداد اللاحق على رفع الدعوى . خطأ . حجه عن بحث واقعة السداد الثابتة بمستندات الطاعن وأثر ذلك على صحة التكليف بالوفاء . (الطعن رقم ٢٦٣٦ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٦)
- ✗ دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . وجوب الاعتداد بما يستحق من أجرة بعد رفع الدعوى قفل باب المرافعة في الاستئناف . لا محل لتكليف المستأجر بالوفاء بها . (الطعن ١٢٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٣ ، الطعن ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)
- ✗ التكليف بالوفاء بالأجرة . انقضاء أثره بتنازل المؤجر عنه صراحة أو ضمناً أو باستنفاد الغرض منه بإقامة دعوى بالإخلاء استناداً إليه أو الوفاء بالأجرة التي تضمن التنبيه بها . (الطعن ٢٢٧٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٧/١٠ ، نقض جلسة ١٩٩٦/٧/٣ مجموعة المكتب الفني س٤٧ ع ٢ ص١٠٧٦)
- ✗ إقامة دعوى إخلاء لعدم الوفاء بالأجرة استناداً الى تكليف الوفاء استنفذ غرضه في دعوى أخرى قضى فيها بعدم القبول . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استناداً الى هذا التكليف خطأ . (الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٧/١٠)
- ✗ تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسي لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في سدادها .
خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلاً أو صدوره ممن لا حق له في توجيهه . أثره . عدم قبول الدعوى . وجوب صدوره من المؤجر الأصلي ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة . مؤداه . جواز

صدوره عن مشتري العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . سريان حوالة عقد الإيجار في حق المستأجر . (الطعن ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/١٤)

✕ تحديد ميعاد استحقاق الأجرة . كلفيته . م٥٨٦ مدني . المواعيد المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتبارها تنظيماً جديداً أو تعديلاً لمواعيد استحقاق الأجرة أو مهلة لأدائها . المقصود منها تيسير سبل الوفاء بالأجرة بعد استحقاقها في حالة امتناع المؤجر عن استلامها . انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن دعوى الإخلاء لعدم سداد الأجرة تكون مقبولة بمجرد فوات الميعاد المنصوص عليه في عقد الإيجار . صحيح . (الطعن ٢٧٤٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٤/٤/١٠)

✕ عدم إيراد المشرع بياناً لمبررات التأخير في الوفاء بالأجرة المنصوص عليها في المادة ١٨/ب ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . أثره . إعمال المحاكم للنص المذكور وفقاً لما يقتضيه العقل . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦ ، الطعن ٢٣٣١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/١٠)

✕ صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الأجرة بالزيادة على النحو الوارد بنص المادة ٣ منه . مقتضاه . وجوب تحديد تاريخ إنشاء المبنى ومقدار أجرته القانونية وما لحقها من تعديل بالقوانين المتعاقبة وتغيير ما يطرأ على الالتزام من تعديل . تخلف المستأجر عن أداء الأجرة وزيادتها في مواعيدها لفترة معقولة . عدم اعتباره مسوفاً في سداد الأجرة . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦ ، الطعن ٢٣٣١ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/١٠)

✕ تمسك الطاعن بأن تأخره في سداد الأجرة مردّه المنازعة في تحديدها قانوناً بعد صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ وعدم حسمها إلا بتقرير الخبير المنتدب أمام أول درجة مبادرته بسدادها فور تحديدها . اعتباره مبرراً للتأخير في سداد الأجرة . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بالإخلاء تأسيساً على عدم سداد الطاعن كامل الأجرة والزيادة القانونية قبل رفع الدعوى وعدم تقديمه ثمة مبررات بشأن هذا التأخير . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطعن ٣١٠٩ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٦)

✕ تمسك الطاعن بأن تأخره في سداد أجرة عين النزاع يرجع الى فعل المطعون ضده لإقامته الدائمة خارج البلاد وتقاضيه الأجرة منه بطرق شتى بناء على طلبه لحين عودته الى البلاد وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . إغفال الحكم المطعون فيه البرد على هذا الدفاع وإخضاع ما ساقه الطاعن من أعذار تبرر تأخره في الوفاء بالأجرة لتقديره لبيان مدى قبولها من عدمه . قصور (الطعن ٨٦٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٣/١٧)

- ☒ حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . م/١٨ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمنا . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)
- ☒ الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل أو الترك . م/١٨ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور تصرف من المستأجر نافذ ولازم له يكشف عن تخليه عن حقه في الانتفاع بالعين المؤجرة بتنازله عنه للغير من الباطن أو باتخاذ تصرفا لا تدع ظروف الحال شك في انصراف قصده الى الاستغناء عنه نهائيا . مؤداه . الإيواء والاستضافة وإشراك الغير في النشاط أو توكيله في إدارة العمل . لا تعد كذلك . (الطعن ٩٢٥ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢ ، الطعن ١٥٠٢ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١٨)
- ☒ تصريح المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . اختلافه عن حقه في التأجير خاليا أو مفروشا المستمد من نصوص القانون . المادتان ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . أساس ونطاق كل منهما . لا تعارض بين قيام الحق في التأجير من الباطن في الحالتين . إطلاق يد المستأجر في التأجير من الباطن بموافقة المالك . منتج لأثره . لا يحول دون ذلك القيود التي فرضها المشرع بالمادتين سالفتي الذكر على المستأجر الذي رخص به بالتأجير خاليا أو مفروشا . علة ذلك . (الطعن ٥٦١ ، ٨١٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٦ ، نقض جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ مجموعة المكتب الفني س ٤٣ ع ١ ص ٥٢٧)
- ☒ حظر تخلي المستأجر عن الحق في الانتفاع بالمكان المؤجر بتمكين الغير منه بأى وجه من الوجوه . مخالفة ذلك . أثره . للمؤجر طلب إخلاء المستأجر . نشوء هذا الحق بمجرد وقوع المخالفة . استرداد المستأجر الأصلي للعين المؤجرة بعد ذلك . لا أثر له . (الطعن ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ مجموعة المكتب الفني س ٤٧ ع ١ ص ١١٩)
- ☒ عقد الإيجار من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك إلا بالنسبة للأجرة ولو كان مصرحا بالتأجير من الباطن . (الطعن ٢٠٢٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٥ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٢/٢٤ مجموعة المكتب الفني س ٤٥ ع ١ ص ٤٢٠)
- ☒ ثبوت قيام المستأجر بتأجير العين المؤجرة له من الباطن أو تنازله عنها أو تركها للغير . أثره . وجوب القضاء بالفسخ والإخلاء . ليس للمحكمة سلطة تقديرية في الفسخ . على ذلك . (الطعن ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/١/٧ مجموعة المكتب الفني س ٤٧ ع ١ ص ١١٩)

- ⊠ التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته على عاتق مدعيه . (الطعن ١٠٦٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٦/٣/١٠ مجموعة المكتب الفني س٤٧ ع٣ ص٤٤٣)
- ⊠ ترخيص المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . وجوب إثباته بالكتابة أو ما يقوم مقامها . التنازل الضمني عن الشرط المانع من التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار والتنازل عن الحق في طلب الإخلاء لتحقيق هذين السببين . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات . (الطعنين ٥٦١ ، ٨١٣ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٦ ، نقض جلسة ١٩٩١/١٢/٥ مجموعة المكتب الفني س٤٢ ع٢ ص١٧٧٠)
- ⊠ الإيداع الصادر من المؤجر بتقاضي الأجرة مضافا إليها الزيادة القانونية مقابل التأجير من الباطن . اعتباره تصرّحا للمستأجر بهذا التأجير . شرطه . ألا يكون التأجير من الباطن استعمالا لإحدى الرخص التي أجازها له المشرع استثناء من الحظر الوارد في القانون . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)
- ⊠ تصرّيح المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . اختلافه عن حقه المستمد من نصوص القانون . موافقة المالك . أثرها . إطلاق يد المستأجر في التأجير من الباطن . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٤)
- ⊠ التراخي في استعمال العين لفترة من الزمن عقب وفاة المستأجر . لا ينهض جليلا على نية الورثة في التخلي عنها متى كان له أسباب تبرره . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائغة . (الطعن ٣٦٤ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)
- ⊠ ترك العين المؤجرة . عنصره . هجر المستأجر الإقامة فيها كلياً على وجه نهائي بنية تخليه عن العلاقة الإيجارية للغير . تخلف ذلك . أثره . عدم تحققه في معنى المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (نقض جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩ مجموعة المكتب الفني س٤٤ ع٣ ص٤٣١)
- ⊠ تمسك الطاعنين بأنهما ووالدهما المستأجر الأصلي لم يتخلوا عن الإقامة بالشقة محل النزاع حتى وفاة الأخير وأن انقطاعهما عن الإقامة بها وإقامة والدهما بشقة أخرى خاصة بزواجه كان بصفة مؤقتة لرعايته لسوء حالة الشقة محل النزاع وظروف عملهما بالخارج وتدليلهما على ذلك بالمستندات وطلبهما تحقيق ذلك . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بانتهاء عقد الإيجار دون أن يتناول دفاعهما السالف بالبحث والتمحيص استنادا الى ترك والدهما عين النزاع وإقامته مع زوجته والطاعنين بمسكن آخر واستمرار الأخيرين في الإقامة به بعد وفاته مستدلا على ذلك بمجرد إعلانهما على المسكن الآخر لجهة الإدارة . فساد وقصور . (الطعن ٢٥٨٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)

- ✘ تمسك الطاعنين بأن المطعون ضده الثاني - المستأجر الأصلي - قد ترك لهما شقة النزاع وتخلي عن الإقامة بها قبل طلاق الطاعنة الأولى والتي انتظمت في سداد أجرة عين النزاع وأن الطاعنة الثانية كانت تقيم مع المستأجر قبل تركه العين وتدليلهم على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض تدخل الطاعنين تأسيسا على أن الدعوى أقيمت بعد طلاق الطاعنة الأولى وبلوغ الطاعنة الثانية أقصى سن للحضانة وبأن المطعون ضده الثاني قد ترك شقة النزاع للطاعنة الأولى وأولادهما بعد الطلاق وتنازل عنها للمؤجر بعد انتهاء علاقة الزوجية ورتب على ذلك عدم أحقية الطاعنتين في امتداد عقد الإيجار إليهما وهو ما لا يواجه دفاعهما سالف البيان . خطأ وقصور وفساد في الاستدلال . (الطعن ٢٠٦٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢)
- ✘ ترك المستأجر العين المؤجرة لزوجته قبل تطليقها . أثره . عدم اعتباره طرفا في عقد الإيجار . علة ذلك . (الطعن ٢٠٦٧ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢)
- ✘ حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . م١٨/ج ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمنا . للمستأجر إثبات هذا التنازل بكافة طرق الإثبات . علة ذلك . (الطعن ٥١٦ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، الطعن ٦٦٠ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٤)
- ✘ تمسك الطاعن بأنه لم يفصح صراحة أو ضمنا عن ترك المحلين موضوع النزاع وقيامه بالوفاء بأجرتهما بعد وفاة مورثه وتدليله على ذلك بما ورد بتقرير خبير الدعوى . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون بحث وتمحيص دفاع الطاعن سالف البيان وتقدير مبررات التأخير في استغلال المحلين . قصور . (الطعن ٣٦٤ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢)
- ✘ إقامة المستفيد من امتداد عقد الإيجار بالخارج بسبب العمل . لا ينهض بذاته دليلا على تخليه عن العين المؤجرة طالما لم يكشف عن إرادته في ترك العين . (الطعن ٢٥٨٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، نقض جلسة ١٩٨٩/١١/١٥ مجموعة المكتب الفني س ٤٠ ع ٣ ص ١٠٧)
- ✘ قضاء الحكم المطعون فيه برفض تدخل الطاعن هجوما بـ كـلـب ثبوت العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون ضده أولا وإخلاءه من عين النزاع تأسيسا على اعتباره خلفا خاصا للمستأجر الأصلي ولا تؤول إليه سوى الحقوق المالية وأنه ليس طرفا في عقد الإيجار . خطأ حجه عن بحث موضوع التدخل ودفاع الطاعن من أن تنازل المستأجر الأصلي له عن الإجارة كان بناء على تصريح كتابي صادر له من المالك السابق وأنه تم بغير مقابل لصلة القرى بينهما بما لا محل معه لإعمال حكم المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وخضوعه لقواعد القانون المدني . (الطعن ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩)

- ⊠ التنازل عن الإيجار . أثره . للمتنازل إليه الرجوع بدعوى مباشرة على المؤجر بكل ما كان للمستأجر الأصلي من حقوق في الإجارة . (الطعنان ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩ ، نقض جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠ مجموعة المكتب الفني س٢٧ ع ١ ص ٥٥٦)
- ⊠ التنازل عن عقد الإيجار . ماهيته . حوالة المستأجر الأصلي حقوقه والتزاماته المستمدة من عقد الإيجار الى آخر يحل محله فيها . (الطعنان ١٣٤٥ ، ١٦٥٨ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٥/١/٩ ، نقض جلسة ١٩٩٢/٣/٧ مجموعة المكتب الفني س٤٣ ع ١ ص ٧٩٦)
- ⊠ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة . (الطعن ٣٩٠٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٨/٣٠)
- ⊠ قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم أول درجة بثبوت العلاقة الإيجارية بين المطعون ضدها الثالثة والطاعنين وإلزامهم بتحرير عقد إيجار لها تأسيساً على امتداد العقد إليها إعمالاً لنص المادة ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضي بعدم دستوريته . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن ٣٩٠٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٨/٣٠)
- ⊠ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . انحسار الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة . النعى على الحكم المطعون فيه أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج (الطعن ٣٨٧٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)
- ⊠ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب نسباً حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . انحسار الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بينهم حصراً في الفقرة الأولى من تلك المادة . انتهاء الحكم المطعون فيه بإنهاء العلاقة الإيجارية وتسليم العين محل النزاع . صحيح في القانون . النعى عليه أياً كان وجه الرأي فيه . غير منتج . (الطعن ١٧١٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)
- ⊠ قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعنة بطرد المطعون ضدها من عين النزاع تأسيساً على امتداد عقد الإيجار إليها إعمالاً لنص المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقضي بعدم دستوريته باعتبارها قريبة نسباً لزوجة المستأجر الأصلي من الدرجة الثالثة . خطأ في تطبيق القانون (الطعن ٢٨١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

❑ قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للأقارب نسبا حتى الدرجة الثالثة . مؤداه . قصر الامتداد القانوني لعقد الإيجار على الأشخاص الوارد بيانهم حصرا في الفقرة الأولى من تلك المادة . (الطعن ٢٨١٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٧)

❑ حق المستأجر وحده في إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه عدم لزوم إثبات العلاقة الإيجارية بالكتابة أو حصول المستأجر على إيصالات بسداد الأجرة . (الطعن ٧٦٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١ ، الطعن ١١٤٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٨)

❑ إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد . جوازه للمستأجر بكافة طرق الإثبات . شرطه . عدم وجود عقدا مكتوبا أو انطواء العقد على شروط مخالفة للنظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك صراحة . (الطعن ٤٨٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

❑ قضاء الحكم المطعون فيه بثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعن والمطعون ضدها وبرفض دعوى الطاعن بطرد المطعون ضدها من عين النزاع للغصب استنادا لشهادة شاهدي المطعون ضدها من أنها تضع اليد على تلك العين دون تقديم دليل على قيام علاقة إيجارية بينهما . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . (الطعن ٣٢٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٨)

❑ صورية عقد الإيجار المفروش . إثباته على من يدعيه . عجزه عن ذلك . أثره . وجوب أعمال ظاهر نصوص العقد . (الطعن ١٩٤٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

❑ الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيان مقدار الأجرة الواجب على المستأجر أدائها . (الطعن ٧٦٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

❑ تمسك الطاعن بإقرار مورث المطعون ضدهم بوكيله الحاضر عنه في دعوى أخرى أقيمت منه ضد الأخير بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما عن عين النزاع . تدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء دون تمحيص ذلك الإقرار وصحة نسبته الى مورث المطعون ضدهم والظروف التي صدر فيها . قصور . لا يغير منه إلغاء الحكم الصادر في الدعوى الأخرى طالما لم يكن محله محاضر الجلسات التي أثبت فيها الإقرار . (الطعن ١٩٩١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)

⊠ استخلاص الحكم المطعون فيه سائغا أن المطعون ضده مستأجر لعين النزاع وإلزامه الطاعنين بتحرير عقد إيجار له . النعى على ذلك جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن ٧٦٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١ ، الطعن ١١٤٥٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٨)

⊠ مطالبة مالك العقار في حالة بيع المتجر أو المصنع المشتري بنصف قيمة حق الإجارة . مؤداه . أجازته بيعه . إعلان رغبته في شراء العين المببوعة . أثره . حلوله محل المشتري في كافة حقوق والتزامات البيع . عدم الاعتداد بإرادة المستأجر أو عدوله والمشتري منه عن البيع بعد إعلان المالك رغبته في الشراء . علة ذلك . (الطعن ٩٠٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/١٨)

⊠ بيع المستأجر المتجر أو المصنع بالجدك . حق المالك في الحصول على نصف قيمة حق الإجارة من المشتري أو في شراء العين المببوعة ذاتها متى سدد الثمن الذي تم به البيع مخصصا منه النسبة المذكورة . المادتان ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٥٩٤ مدي . (الطعن ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

⊠ حق مالك العقار في حالة بيع المتجر . نشوءه بمجرد تمام البيع . عدم توقفه على إعلان المستأجر له . عدم اتباع المستأجر للإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لا يترتب بطلان عقد البيع . بقاء حق المالك في استعمال خياره . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٧)

⊠ حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر البيع بالجدك أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين المؤجرة في الحصول على ٥٠% من ثمن المبيع أو مقابل التنازل أو في شراء العين متى أنذر المستأجر برغبته في الشراء . وأودع نصف الثمن خزانة المحكمة مخصصا منه قيمة ما بها من منقولات . المادتان ٢٠ ، ٢٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مطالبة المالك المشتري مباشرة بنصف ثمن المبيع . أثره . عدم جواز الحكم ببطلان التنازل لعدم إخطاره بالثمن قبل إتمام البيع . علة ذلك . (الطعن ٧٦٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٥)

⊠ إخلاء المستأجر للتكرار في الامتناع أو التأخير في الوفاء بالأجرة . مناطه . وفاء المستأجر بالأجرة قبل دعوى الإخلاء . أثره . انتفاء التأخير كشرط لتوافر التكرار . وجوب تحقيق المحكمة سند الحكم للتكرار من وقوع التأخير في سداد الأجرة الى ما بعد انقضاء المواعيد المحددة للوفاء بها وإن سددتها تم بعد رفع الدعوى كمبرر للإخلاء . تخلف ذلك . أثره . عدم قبولها . ١٨م/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . (الطعن ١٢٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

❑ الإخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة . شرطه . ثبوت عودة المستأجر للتخلف عن الوفاء بها دون مبررات مقبولة . م/١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . تمسكه بمبررات تخلفه . أثره . وجوب إطلاع محكمة الموضوع عليها وأن تبين في حكمها ما يسوغ رفضها أو قبولها . (الطعن ١٢٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥ ، الطعن ٩١٠٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/١٢)

❑ تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها دأبت على تغيير محل إقامتها وإنذاره بذلك بما يصلح مبررا لتأخره في سداد الأجرة وتدليله على ذلك بالمستندات . التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة محاولة عرض الطاعن للأجرة مع عدم وجود ما يفيد سعى المطعون ضدها لطلب الأجرة أو وجود اتفاق يعفيها من هذا السعى وقضاؤه بالإخلاء تأسيسا على أن الطاعن قد تكرر منه التخلف عن سداد الأجرة . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال . (الطعن ١٢٠٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

❑ تكرار التأخر في سداد الأجرة الموجب للإخلاء . جواز أن تكون قد أقيمت عنه دعوى موضوعية بالإخلاء . أو مستعجلة بالطرء . م/١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم كفاية الدعوى المستعجلة كدليل عليه في ظل العمل بق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن ٢٥٢٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

❑ تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الموجب لإخلائه من العين المؤجرة . م/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به ثبوت تمردده على عدم الوفاء بها في مواعييدها المرة تلو الأخرى . قيام المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة في الدعوى . لا يغني عن وجوب الحكم بالإخلاء ما لم يقدم مبررات مقبولة لهذا التأخير في الدعوى اللاحقة . (الطعن ٥١٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨ ، الطعن ٦٤٢٠ ، ٦٩٣٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٨)

❑ تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة الموجب لإخلائه من العين المؤجرة ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به . منع المستأجر الذي مرد على عدم الوفاء بالأجرة في مواعييدها المرة تلو الأخرى من إساءة استعمال التيسير المخلول له بتفادي الحكم بالإخلاء . مقتضاه . المحكمة التي تنظر طلب الإخلاء للتكرار منوط بها دون غيرها التحقق من إساءة المستأجر لاستعمال هذه الرخصة بالسداد بعد رفع الدعوى الموضوعية السابقة أو قبل تنفيذ حكم الطرد المستعجل . مؤداه . لهذه المحكمة بحث توافر شروط الإخلاء في الدعوى السابقة سواء صحة التكاليف بالوفاء . أو وجود أجرة مستحقة غير متنازع في مقدارها أو شروط استحقاقها . (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

✘ عرض الطاعن الأجرة المستحقة شاملة رسم النظافة ونفقات رفع الدعوى على المؤجرة وإيداعها خزينة المحكمة على ذمته قبل انعقاد الخصومة بتمام إعلانه . أثره . مبرراً لزمته ولا تقوم به حالة تكرار التأخير في الوفاء بها . (الطعن ٣٠٠ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١١/٢٤ ، نقض جلسة ١٩٩٣/١٢/١٩ مجموعة المكتب الفني س٤٤ ع٣ ص٤٤٠)

✘ مصروفات العرض والإيداع . وقوعها على عاتق الدائن إلزام الدائن بها . شرطه . تعسفه في عدم قبول العرض أو رفضه له بغير مسوغ قانوني . م٣٤٨ مدني . (الطعن ١٢٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٣ ، الطعن ٤٧٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٥)

✘ ثبوت عرض الطاعن الأجرة المطالب بها على المطعون ضده بموجب إنذار عرض ولرفض الأخير استلامها أودعها خزانة المحكمة . أثره . براءة ذمة الطاعن من دين الأجرة قبل رفع دعوى الإخلاء المستندة الى التأخير في سداد الأجرة وعدم التزامه بما تكبده المطعون ضده من مصاريف ونفقات فعلية لإقامة تلك الدعوى . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضاؤه بالإخلاء لعدم سداد الطاعن المصاريف والنفقات الفعلية . خطأ . (الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١٥ ، نقض جلسة ١٩٩٧/١١/٢٦ مجموعة المكتب الفني س٤٨ ع٢ ص١٣١٧)

✘ ثبوت عرض وإيداع الطاعنة وأشقائها الأجرة خزانة المحكمة للمطعون ضدها التي كلفت الطاعنة بالوفاء بها عن ذات أشهر الإيداع باعتبار أن العرض حاصل من جميع ورثة المستأجر الأصلي . هو عرض غير مبرر للذمة . قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء شقة النزاع لعدم سداد الأجرة التي استجبت حتى إقفال باب المرافعة في الاستئناف والمصاريف والنفقات الفعلية دون أن يستظهر ما إذا كان عقد إيجار العين قد امتد الى الطاعنة دون أشقائها وأثر ذلك على السداد الحاصل من جميع أشقائها . خطأ وقصور . (الطعن ٢٦٥٣ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/١٠/٢٤)

✘ الحكم القضائي النهائي المثبت لاستعمال العين المؤجرة بصورة أضرت بسلامة المبنى لا يقيد السلطة التقديرية للقاضي في الاستجابة لطلب الإخلاء أو رفضه وفق ظروف كل حالة وملابساتها . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨ ، الطعن ٨٣٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

✘ حجية الحكم بثبوت الضرر لا يتصور أن يتسع ليشمل بحث ما إذا كان المؤجر متعسفا في طلب الإخلاء من عدمه . (الطعن ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧ ، الطعن رقم ٨٣٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)

- ☒ تمسك الطاعن بأن إقامة (سندرة) بعين النزاع لم يترتب عليها ضرر يؤثر على سلامة العقار وتدليله على ذلك بالمستندات . إطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ودلالة ما قدم من مستندات وقضاؤه بالإخلاء استنادا الى أنه ليس لمحكمة الموضوع المطروح عليها طلب الإخلاء سلطة تقديرية طالما أن الضرر الناشئ عن إساءة الاستعمال قد ثبت بحكم قضائي نهائي . خطأ وقصور . (الطعن ٨٧١ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧)
- ☒ الحكم بالإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٥/١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت إساءة الاستعمال الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك . (الطعن ٦١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)
- ☒ تمسك الطاعن في دعوى ثبوت الإضرار بسلامة المبنى أمام محكمة الاستئناف بندب خير آخر في الدعوى لبيان أسباب عدم تأثير التلفيات المشار إليها بتقرير خير محكمة أول درجة على سلامة المبنى عين النزاع . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى تأسيسا على أن التلفيات بالعين بحالتها لا تؤثر على سلامة المبنى دون أن يورد في أسبابه كيف انتهى الى هذه النتيجة ودون أن يرد على دفاع الطاعن . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)
- ☒ القيمة الإيجارية . ماهيتها . مقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك المبنى ومصاريف الصيانة والإدارة . شمولها الضرائب الأصلية والإضافية . تخلف المستأجر عن الوفاء بها . خضوعه لذات الأحكام المترتبة على عدم سداد الأجرة . (الطعن ١٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)
- ☒ المباني المنشأة لأغراض السكنى . إعفاؤها من الضرائب على العقارات المبينة . م ١ ق ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . وجوب تخفيض أجرتها بما يعادل الضريبة المعفاة . استثناء الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى من هذا الإعفاء . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)
- ☒ ضريبتا الدفاع والأمن القومي على العقارات المبينة قبل إلغائها . الأصل وقوعهما على عاتق المالك . تحمل المستأجر عبء سدادهما في ظل قوانين إيجار الأماكن . علة ذلك . ق ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل ، ق ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، ١٥٧ لسنة ١٩٨١ . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

- ⊠ الضريبة على العقارات المبنية وملحقاتها . ق ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مسؤولية مالك العقار أمام الجهة الإدارية عن سدادها تحمل عبء الضريبة . وقوعه على عاتق المستأجر وحده في ظل قوانين إيجار الأماكن . علة ذلك . (الطعن ٢٦٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)
- ⊠ ثبوت امتلاك الطاعن لخمس وحدات سكنية في العقار الذي أقامه بعد استتجاره لعين النزاع وأنه قد تصرف بالبيع في أربع وحدات منها لأفراد أسرته بموجب عقد بيع غير مسجل قبل رفع الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيساً على أن عدم تسجيل الطاعن عقد بيع تلك الوحدات ينفي خروجها عن ملكه ويسقط حقه في الخيار المنصوص عليه في المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ خطأ وقصور وفساد في الاستدلال . علة ذلك . (الطعن ١٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١)
- ⊠ إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن تكون وحدات المبنى الذي أقامه المستأجر أكثر من ثلاث وحدات تامة البناء وصالحة للانتفاع بها وأن يظل المبنى مملوكاً له حتى تاريخ رفع الدعوى . كفاية ثبوت سيطرته على المبنى وتمتعه عليه بسلطات المالك . (الطعن ١٥٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٥/٦/١ ، الطعن ٧٧٢ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٢/١٨)
- ⊠ إعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن يكون المبنى المملوك للمستأجر هو الذي أقامه . مؤداه . عدم سريان هذا النص على ما تملكه المستأجر بالشراء أو الميراث أو غير ذلك من أسباب كسب الملكية . علة ذلك . (الطعن ٩٧٧ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٢/١٣)
- ⊠ تمسك الطاعن بأن الوحدات السكنية بالعقار الذي أقامه لا يصلح فيها للسكنى سوى وحدتين فقط وأن الباقي لم يتم تشطيبه . ورود تقرير الخبير مؤيداً به . قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء لإقامته مبنى مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات سكنية صالحة للانتفاع بها . خطأ . (الطعن ٨٩٨ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)
- ⊠ النصاب المتطلب لإعمال حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . إقامة أكثر من ثلاث وحدات سكنية دون اشتراط أن تكون الواحدة الزائدة وحدة كاملة . (الطعن ٨٩٨ لسنة ٧٤ ق جلسة ٢٠٠٥/٥/٨)
- ⊠ تطبيق نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . إقامة المستأجر بعد العمل بأحكامه مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية تامة البناء وصالحة للانتفاع بها معدة للإقامة فيها بالفعل بعد نفاذ القانون المذكور . (الطعن ٥١١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٢)

- ☒ انتهاء الحكم المطعون فيه الى توافر مناط أعمال نص المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ استنادا الى المحضر- الإداري الذي كان مطروحا على الحكم الناقض الذي لم يجد فيه كفاية للتدليل على تاريخ إنشاء المبنى الذي أقامه الطاعن . فساد في الاستدلال . علة ذلك . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ مجموعة لمكتب الفني س ٤٠ ع ٢ ص ٤٠٠)
- ☒ نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريان حكمها على حالات البناء التي تتم وتكون معدة للسكن فعلا بعج نفاذه في ١٩٨١/٧/٣١ . علة ذلك . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ "هيئة عامة" مجموعة لمكتب الفني س ٤١ ع ٢ ص ٥)
- ☒ سريان حكم المادة ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . تمام بناء الوحدات وإعدادها للسكنى فعلا بعد نفاذ القانون المذكور . (الطعن ١١٧٣٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٣٠ ، نقض جلسة ١٩٩٤/٥/١٢ "هيئة عامة" مجموعة المكتب الفني س ٤١ ع ٢ ص ٥)
- ☒ عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل بق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . طلب انتهائها بانتهاء إقامة الأجنبي . رخصة للمؤجر . استمرارها لصالح الزوجة المصرية للأجنبي . شرطه . قيام العلاقة الزوجية وعدم مغادرتها البلاد بصفة نهائية . (الطعن ٨٧١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٤)
- ☒ عقود الإيجار الصادرة للأجانب والقائمة وقت العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ انتهائها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم في البلاد . عقود الإيجار المبرمة لصالحهم قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . للمؤجر حق إخلائهم من العين المؤجرة بانتهاء إقامتهم بالبلاد . (الطعن ٣٢٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩ ، الطعن ٢٨٢٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٣/١٦)
- ☒ الترخيص للمستأجر الأجنبي بعد انتهاء مدة إقامته بإقامة لاحقة . لا اثر له . على عقد الإيجار الذي انتهى بقوة القانون . علة ذلك . (الطعن ٣٢٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٩)
- ☒ نص المادة ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريانه على الأماكن المؤجرة للسكنى دون غيرها . إعلان المستأجر الأجنبي الذي انتهت إقامته بالبلاد عن طريق النيابة العامة . عدم خروجه على القواعد العامة لإعلان الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج . (الطعن ٢٥٣٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤ ، الطعن ١٠٠٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٠)

- ☒ انعقاد عقد الإيجار المفروش محل النزاع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ما لم يتم التنبيه من أحد الطرفين على الآخر برغبته في إنهاء العقد قبل المدة المحددة بثلاثة أشهر . مؤداه . عدم إعلان الرغبة خلال هذه المدة . أثره . تجدد العقد لمدة أخرى مساوية لمدته . انتهاء الحكم المطعون فيه الى تجدد مدة مساوية لقبض الأجرة مخالفاً المعنى الظاهر لعبارات العقد . فساد وقصور . (الطعن ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٩)
- ☒ تمسك الطاعن في دفاعه بأن المالك السابقة للعقار وافقت له على التأجير المفروش قبل بيعها العقار للمطعون ضده وتدليله على ذلك بالمستندات . دفاع جوهري . التفات الحكم المطعون فيه عن بحثه وتمحيصه والرد عليه . قصور . (الطعن ٢٥١٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)
- ☒ طلب المؤجر فسخ عقد الإيجار المفروش وتسليمه العين خالية كأثر لهذا الفسخ قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ عقدي الإيجار الأصلي والمفروش استناداً الى أن طلبه يتضمن الإخلاء للتأجير من الباطن دون موافقة المالك . خطأ . علة ذلك . (الطعن ١٠١٢ ، ١٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)
- ☒ الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . عدم جواز اعتبار الإجارة التي تستند إليه صحيحة ونافذة في حق المؤجر ولو كانت سابقة على نشر- الحكم بعدم الدستورية . عدم اعتباره مانعاً من بحث أثر وجود النص وظهوره بمظهر النص الدستوري على إرادة المستأجر الذي التزم به . اعتقاده بمشروعية التأجير من الباطن وعدم اتجاه نيته الى مخالفة القانون أو الشرط المانع الوارد بالعقد . أثره . انتفاء قصد المخالفة أحد عناصر الخطأ الموجب لإخلاء المستأجر الأصلي للتأجير من الباطن . (الطعن ٢٥٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)
- ☒ تمسك الطاعن بأن تأجيره عين النزاع مفروشة الى الشركة المطعون ضدها الثانية في حدود الرخصة المخولة له بالمادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإخطاره الشركة بعدم تجديد العقد والإخلاء عقب صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ذلك النص . اطراح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وقضاؤه بإخلاء الطاعن استناداً الى أنه يتمتع على المحاكم تطبيق النص المقتضي بعدم دستوريته من تاريخ العمل بالقانون المتضمن له بما يكون معه الطاعن قد خالف شروط العقد وأجر العين من باطنه الى الشركة المطعون ضدها الثانية دون إذن كتابي صريح من المالك . خطأ وفساد في الاستدلال . (الطعن ٢٥٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

- ✘ تمسك الطاعن بأن الحجر الذي أجراها من الباطن مفروشة من المكتب المؤجر له كان استعمالاً للحق الذي خوله نص المادة ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وانتهت العلاقة قبل الحكم بعدم دستورية هذا النص وبأن نيته لم تتجه الى مخالفة حظر التأجير من الباطن . دفاع جوهرى . انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن التأجير الجزئي يعتبر تأجيراً من الباطن يجيز الإخلاء بعد صدور الحكم بعدم دستورية النص المذكور . خطأ . عدم حجية بحث ما إذا كان التأجير قد وقع على جزء من العين وفقاً لما يجيزه النص أم وقع على خلافه . (الطعن ٢٠٢٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)
- ✘ صورية عقد الإيجار المفروش . إثباته على من يدعيه . عجزه عن ذلك . أثره . وجوب . أعمال ظاهر نصوص العقد . (الطعن ١٩٤٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)
- ✘ لمحكمة الموّضوع تقدير جدية الفرض أو صورته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه من قرائن قضائية . سلطتها في تقدير أقوال الشهود في هذا الصدد واستخلاص الواقع منها . شرطه . (الطعن ٢٦١٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠ ، الطعن ٢١١٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٠/١٦)
- ✘ العين المؤجرة . قيام المؤجر بإعدادها بتجهيزات وعناصر لازمة لتشغيلها . صيرورتها منشأة مركبة من عدة عناصر . عدم اعتبار المكان وحدة الغرض الأساسي من الإجارة . مؤداه . خضوعها للقواعد العامة في القانون المدني . لا يغير من هذا الوصف قيام المستأجر بتزويدها بأدوات ومنقولات أخرى . (الطعن ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ ، الطعن ٢٢٣٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٢)
- ✘ وصف العين المؤجرة . العبرة فيه بحقيقة الحال وقت التعاقد وما انصرفت إليه إرادة المتعاقدين . (الطعن ٩٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)
- ✘ اشتغال الإجارة على عناصر أكثر أهمية من المكان في حد ذاته بحيث يتعذر الفصل بين مقابل الإيجار للمكان وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن . العبرة في تحديد طبيعة العين المؤجرة بما يتضمنه العقد متى كان مطابقاً لحقيقة الواقع وانصرفت إليه إرادة المتعاقدين . (الطعن ١٠١٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٠ ، الطعن ٢٤٣١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٢ ، الطعن ٤٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢)
- ✘ اعتبار المكان المؤجر مفروش . وجوب اشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ذات قيمة تغلب منفعتها منفعة العين خالية . العبرة في وصف العين بحقيقة الحال وقت التعاقد . (الطعن ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

✘ تقدير جدية الفرش الموجود بالعين المؤجرة أو صورته . من سلطة محكمة الموضوع .
شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا له سند في الأوراق . عدم التزامها بندب خير متى
وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . (الطعن ٥٦٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة
٢٠٠٠/٤/١٢)

✘ الحكم بعدم دستورية نص م ٢٩ ، ٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٩٧ فيما تضمنه من استمرار عقد الإيجار
لصالح شركاء المستأجر الأصلي في مباشرة ذات النشاط بالعين التي كان يزاول فيها نشاطا
تجاريا أو صناعيا أو مهنيا أو حرفيا بعد تخليه عنها . أثره . عدم جواز تطبيقه من اليوم
التالي لتاريخ نشره . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعنين بتحرير عقد الإيجار
للمطعون ضدها الأولى استنادا الى ذلك النص المقضي- بعدم دستوريته . خطأ . (الطعن
٥١٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠ ، الطعن ٢٦٤٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٧)

✘ تكوين شركة تضامن بين مورث الطاعنين والمطعون ضده لاستغلال العين محل النزاع ، عدم
النص في عقد الشركة أو في اتفاق لاحق عليه على استمرارها مع ورثة الشريك المتوفى . أثره
. انقضاء الشركة بوفاته وعودة العين الى الورثة للانفراد بمنفعتيها . انتهاء الحكم المطعون
فيه الى استمرار المطعون ضده الشريك في الانتفاع بها استنادا لنص المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة
١٩٧٧ الذي تم إلغاؤه بق ٦ لسنة ١٩٩٧ . خطأ . (الطعن رقم ٥٨٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة
٢٠٠٠/٥/٢٤)

✘ عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي استمراره بعد وفاة
المستأجر لصالح المستفيدين من ورثته اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ . مناطه . استعمالهم العين في ذات النشاط الذي يمارسه المستأجر طبقا للعقد حال
حياته وقت وقوع الامتداد . المادتان ١ ، ٥ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية . للورثة
تغيير النشاط . شرطه . ألا يلحق ضررا بسلامة المبنى أو شاغليه . (الطعن ١٨٤٢ لسنة
٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

✘ قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية م ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . مؤداه . عدم امتداد عقد الإيجار لشريك
المستأجر الأصلي . (الطعن ١٥٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

✘ أعمال حكم المادة ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المستبدلة بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ في شأن
استمرار عقد الإيجار المبرم لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي . شرطه .
تحقق المحكمة من صفة المستفيد وما إذا كان وارثا أو من الأشخاص الذين عدتهم تلك
الفقرة قبل الفصل في توافر شروط الامتداد أو عدم توافرها . (الطعن ٥٢٩٨ لسنة ٦٤ ق
جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

- ☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير السكنى . م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب حسابها على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت إنشاء العين . (الطعن ٢١٢١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)
- ☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير السكنى . م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب حسابها على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء لا على أساس الأجرة الواردة بعقد الإيجار . (الطعن ٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٩ ، الطعن ٢٦٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٥)
- ☒ الزيادة الدورية في أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ م ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . م ٣ ق ٦ لسنة ١٩٩٧ . حسابها على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء . لازمه . وجوب تحديد تاريخ إنشاء المبنى قبل الفصل في طلب الإخلاء . (الطعن ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)
- ☒ تمسك الطاعنة بأن المبنى أنشئ عام ١٩٧٨ فلا ترد على عين النزاع الزيادة الدورية في القيمة الايجارية للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنصوص عليها في القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وبخضوعها للزيادة المنصوص عليها بالقانون ٦ لسنة ١٩٩٧ . تدليلها على ذلك بالمستندات . دفاع جوهرى . انتهاء الحكم المطعون فيه الى أن تاريخ إنشاء العقار عام ١٩٧٦ . معتدا بالتاريخ الثابت بصورة رخصة البناء دون أن يواجه هذا الدفاع قصور . (الطعن ٢٠٠٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)
- ☒ قضاء الحكم المطعون فيه بالإخلاء استنادا لتأخر الطاعن في سداد قيمة استهلاك المياه . ثبوت عدم تقديم المطعون ضده ما يدل على سدادها لها وكيفية احتساب ما يخص الوحدة التي يشغلها الطاعن وفقا لنص المادة ٣٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور . (الطعن ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)
- ☒ الأجرة المستحقة على المستأجر . ماهيتها . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تخلف المستأجر عن سداد القيمة الفعلية لاستهلاك المياه . خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة . م ٣٣ منه . (الطعن ١١٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤ ، الطعن ٨١٢٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)
- ☒ عدم التزام المستأجر بقيمة استهلاك المياه إلا ما يخص الوحدة التي يشغلها من استهلاك فعلي . المادتان ٣٣ ، ٣٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتبارها من ملحقات الأجرة . التخلف عن الوفاء بها يترتب ذات آثار التأخير في سداد الأجرة . وجوب بيانها في التكليف بالوفاء . (الطعن ٢٣٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢١)

- ☒ لمشتري العقار بعقد غير مسجل . مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . نفاذ الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر . علة ذلك . (الطعن ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤ ، الطعن ١٩٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)
- ☒ عقد الإيجار . سريانه في حق المالك الجديد بذات شروط ه السابقة دون حاجة لتحرير عقد جديد . (الطعن ١٠٠٢ ، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)
- ☒ لمشتري العقار بعقد غير مسجل . مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر للحوالة أو إعلانه بها . نفاذ الحوالة . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر في شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر . علة ذلك . (الطعن ٨٤١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤ ، الطعن ١٩٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٢)
- ☒ عقد الإيجار . سريانه في حق المالك الجديد بذات شروط ه السابقة دون حاجة لتحرير عقد جديد . (الطعن ١٠٠٢ ، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)
- ☒ عدم التجاء المستأجر الى القضاء المستعجل للحصول على إذن منه بتنفيذ القرار أو الحكم الصادر بترميم العقار . لا يحول دون استفتاء ما أنفقه من مستحقات المالك لديه طبقا للقواعد العامة إذا ما طرح النزاع على محكمة النقض . (الطعن ٣٢١ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)
- ☒ الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقا للمادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن عليها بطريق الاستئناف خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات . قصر نطاق تطبيق الميعاد الوارد في المادة ٢٠ منه على الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٧)

❑ قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر دعوى الطاعنين بطلب تعديل قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط في شقه الخاص بإخلاصهم من عين النزاع لحين إتمام الترميم لسابقة الفصل فيها في دعوى المطعون ضدهم . ملاك العقار . بطلب تعديل القرار المطعون عليه من الترميم الى الإزالة على الرغم من اختلاف موضوع الدعويين . خطأ ومخالفة للقانون . (الطعن ١٥٣٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

❑ قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . قرار عيني متعلق بذاتيه العقار . الحكم الصادر في الطعن عليه . حجيته قاصرة على أطراف الخصومة حقيقة أو حكماً . مؤداه . عدم جواز الاحتجاج به غير الخصم . حق الأخير في التمسك بعدم الاعتداد به . على ذلك م ١٠١ إثبات . (الطعن ٦٠٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

فهرس المحتويات

صيغ دعاوى الإيجار	٣
﴿ الصيغة رقم ١ ﴾ صيغة إنذار بالتكليف بالوفاء بالأجرة.....	٤
﴿ الصيغة رقم ٢ ﴾ صيغة دعوى إخلاء للتأخير في سداد الأجرة.....	٧
﴿ الصيغة رقم ٣ ﴾ صيغة دعوى طرد مستعجلة لعدم سداد الأجرة.....	٩
﴿ الصيغة رقم ٤ ﴾ صيغة دعوى إخلاء للتأجير من الباطن.....	١١
﴿ الصيغة رقم ٥ ﴾ صيغة دعوى إخلاء للترك	١٥
﴿ الصيغة رقم ٦ ﴾ صيغة دعوى إخلاء للتنازل عن الإيجار.....	١٨
﴿ الصيغة رقم ٧ ﴾ صيغة دعوى عدم نفاذ عقد الإيجار	٢٠
﴿ الصيغة رقم ٨ ﴾ صيغة دعوى صورية عقد الإيجار	٢١
﴿ الصيغة رقم ٩ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لوفاء المستأجر دون توافر الحق للمقيمين معه في امتداد عقد الإيجار إليهم	٢٣
﴿ الصيغة رقم ١٠ ﴾ صيغة دعوى إثبات علاقة إيجارية	٢٦
﴿ الصيغة رقم ١١ ﴾ صيغة دعوى رد وبطلان عقد الإيجار	٢٩
﴿ الصيغة رقم ١٣ ﴾ صيغة دعوى ثبوت ضرر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة المبنى	٣٢
﴿ الصيغة رقم ١٤ ﴾ صيغة إنذار من المستأجر للمؤجر لإخطاره بتحويل العين السكنية لغرض غير سكني	٣٣
﴿ الصيغة رقم ١٥ ﴾ صيغة إنذار من مستأجر الى مالك بعزمه على بيع مصنع أو متجر بالجدك.....	٣٥
﴿ الصيغة رقم ١٦ ﴾ صيغة إنذار من المالك للمستأجر بقبوله شراء المحل المبيع بالجدك.....	٣٦
﴿ الصيغة رقم ١٧ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لتكرار التأخير في سداد الأجرة	٣٩
﴿ الصيغة رقم ١٨ ﴾ صيغة إنذار عرض أجرة	٤٢
﴿ الصيغة رقم ١٩ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لإساءة استعمال العين المؤجرة	٤٤

- ﴿ الصيغة رقم ٢٠ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لقيام ورثة المستأجر الأصلي بتغيير النشاط.....٤٧
- ﴿ الصيغة رقم ٢١ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لاستعمال العين المؤجرة.....٤٩
- ﴿ الصيغة رقم ٢٢ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد الضرائب العقارية.....٥١
- ﴿ الصيغة رقم ٢٣ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لإقامة المستأجر مبنى مكونا من أكثر من ثلاث وحدات مملوكا له.....٥٤
- ﴿ الصيغة رقم ٢٤ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لانتهاء عقد إيجار الغير مصري.....٥٧
- ﴿ الصيغة رقم ٢٥ ﴾ صيغة دعوى طرد مستعجلة لمستأجر العين المفروشة لانتهاء عقد الإيجار.....٥٩
- ﴿ الصيغة رقم ٢٦ ﴾ صيغة دعوى صورية عقد إيجار مفروش.....٦٣
- ﴿ الصيغة رقم ٢٧ ﴾ صيغة دعوى إثبات صورية عقد شركة.....٦٥
- ﴿ الصيغة رقم ٢٨ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لانقضاء عقد الشركة مع المستأجر الأصلي.....٦٦
- ﴿ الصيغة رقم ٢٩ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد الزيادة في القيمة الايجارية للعين المؤجرة.....٦٩
- ﴿ الصيغة رقم ٣٠ ﴾ صيغة إعلان بعدم الرغبة في تجديد العلاقة الايجارية.....٧٢
- ﴿ الصيغة رقم ٣١ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لانتهاء المدة المتفق عليها بعقد الإيجار.....٧٤
- ﴿ الصيغة رقم ٣٢ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لصدور قرار إزالة.....٧٦
- ﴿ الصيغة رقم ٣٣ ﴾ صيغة دعوى إخلاء لعدم سداد قيمة استهلاك المياه.....٧٨
- عدد الوحدات.....٧٨
- ﴿ الصيغة رقم ٣٤ ﴾ صيغة دعوى إخلاء مؤقت لترميم العقار.....٨١
- ﴿ الصيغة رقم ٣٥ ﴾ صيغة إعلان بحوالة عقد إيجار.....٨٣
- ﴿ الصيغة رقم ٣٦ ﴾ صيغة طعن في قرار لجنة تحديد الأجرة.....٨٥

الصيغة رقم ٣٧ ﴿ صيغة دعوى إلزام بتسليم العين المؤجرة.....	٨٨.....
﴿ الصيغة رقم ٣٨ ﴾ صيغة دعوى استكمال الأعمال الناقصة في العين المؤجرة مع خصم	
التكاليف من الأجرة.....	٩٠.....
﴿ الصيغة رقم ٣٩ ﴾ صيغة طعن على قرار اللجنة الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط.....	٩٢.....
أحكام النقض في دعاوى الإيجار.....	٩٥.....
فهرس المحتويات.....	١١٤.....